دولة فلسطين

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الملخص التنفيذي

للإستراتيجية الوطنية لقطاع

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

2014-2016

فلسطين

المقدمة

تلعب الثورة الصامتة دوراً أساسياً في العملية التنموية ورفع المستوى العلمي والمعرفي والاقتصادي للمجتمعات وتحسين نوعية الحياة والمساهمة في تواصل الشعب الفلسطيني واللحاق بركب الثورة الرقمية حيث انه لم يعد بإمكان أي دولة ان تحقق الإنجازات والتطوير على كافة الأصعدة دون أن يكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد ركائزها الأساسية، باعتباره من البُنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية والخدمات البريدية والعمل والزراعة والصحة والتعليم والنقل والصناعة والتجارة ونقل المعلومات .. وغيرها.

لقد أدرك الحكومة الفلسطينية منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الاقتصادي الأسرع نمواً في العالم، وأن الاستثمار في البنية التحتية لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وحددت الأدوار لمؤسسات القطاع العام كمنظم للقطاع والقطاع الخاص كمشغل ومقدم خدمة. فوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤولة عن وضع السياسات، وكما تتولى ايضا مسؤولية تنظيم القطاع، ويقوم مركز الحاسوب الحكومي بنشر استخدام الموارد التكنولوجية في المؤسسات الحكومية، أما البريد الفلسطيني والقطاع الخاص فيتولى مهمة تقديم الخدمات وإيصالها للمواطنين.

ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين يعد من أهم القطاعات الرافدة لخزينة الدولة والداعمة للاقتصاد الوطني فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 ما نسبة (5.9% بشكل مباشر) ، وقدرت فرص العمل التي وفرها القطاع 5.6 ألف فرصة عمل تراكمي مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه القطاع في المساهمة بالارتقاء بالمجتمع الوظيفي في فلسطين إلى جانب دوره في توفير آلاف فرص العمل ومصادر دخل للحد من البطالة والفقر.

وتماشياً مع توجه الحكومة جاء التوجيه بتحديث الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد متوسطة المدى والتي هي عبارة عن محاور عامة تؤطر الجهود لتطوير مجتمع المعلومات تستند إلى الاعتبارات التالية:-

1. ان التحول الى مجتمع معلومات يدعم استمرار النمو والرقي في الدولة، ويعزز استمرار نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.
2. هناك العديد من الإنجازات التي تمثل قاعدة ملائمة للبناء عليها قام بها كل من القطاعين العام والخاص والشركاء.

3. إن مسئولية تنفيذ هذه الإستراتيجية هي مسئولية جماعية تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد ان تتسم هذه المسئولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات.
4. اعتماد مجتمع المعلومات كوسيلة وليس هدف للتنمية والارتقاء بالشعب الفلسطيني مما يعني أن مجتمع المعلومات لابد أن يساهم مع غيره من الهيئات والمؤسسات في بناء الدولة.
5. ان القطاع يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ ليس فقط تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين بقدر ما هو تغيير للعقلية الإدارية للدولة ومؤسساتها التي تقدم الخدمات المختلفة للمواطن.

منهجية إعداد الإستراتيجية وآلية العمل:

بناء على قرار مجلس الوزراء في الجلسة رقم (54) بتاريخ 2013\05\02 بالمصادقة على وثيقة "الاطار العام لإعداد خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للأعوام 2014-2016". يأتي إعداد هذه الاستراتيجية حيث تعتمد خطة التنمية الوطنية الفلسطينية على خطة إقامة دولة فلسطين وستكون هذه الاستراتيجية وطنية في نطاقها وتستند إلى مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القطاعية.

تم تشكيل الفريق الوطني للقطاع في نيسان من عام 2013 بمشاركة جميع الأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات بحيث جرت مشاورات موسعة من خلال سلسلة من ورش العمل والاجتماعات والمناقشات حول مراجعة وتحديث الإستراتيجية وقد ارتأى الفريق ان الرؤية والأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات في الاستراتيجية السابقة بحاجة الى تعديل وإعادة صياغة اذ ان الجزء الاكبر منها لم يتم تنفيذه على ارض الواقع لأسباب متعددة اهمها نقص التمويل،بالإضافة الى استحداث اهداف جديدة لتتلاءم مع المرحلة القادمة. وكانت الخطوات الأساسية التي تم إتباعها ولغايات التوصل إلى قائمة شاملة للصلاحيات والوظائف والمسؤوليات والمهام المنوطة بالوزارة تم مراجعة الوثائق التالية :

1. قانون الاتصالات رقم 3 لسنة 1996 وقانون الهيئة رقم 15 لسنة 2009
2. وثيقة السياسة الوطنية لقطاع الاتصالات 2010
3. الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2011-2013
4. خطة عمل الوزارة للسنوات السابقة
5. استراتيجية وخطة عمل البريد 2013-2015

رؤية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

توضح الرؤية الإطار العام والهدف الذي يسعى القطاع للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. ولتحقيق الرؤية تم الخروج بالأولويات والأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات والبرامج والخطط والمشاريع المرتبطة بالقطاع والتي تبنى على معطيات وواقع القطاع والسياسات العامة وبشكل خاص الأهداف الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008– 2010 بالإضافة إلى وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة التي اعتمدتها الحكومة في 2009 والتي شكلت برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

ان الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وهي على النحو التالي:

"جسر الفجوة الرقمية والتحول الي مجتمع معرفي ومواطنة رقمية (Digital Citizenship)

لبناء اقتصاد وطني متطور لتحسين جودة حياة المواطن في ظل إقامة دولة فلسطين"

ولتحقيق الرؤية يتوجب تحقيق ما يلي :

1. توسعة انتشار واستخدام ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع فئات المجتمع.
2. تطبيق المواطنة الرقمية بنشر الأفكار والمبادئ والبرامج والأساليب التي يحتاجها أن يعرفها الآباء والمعلمون والمربون والمشرفون على استخدام التكنولوجيا حتى يستطيعوا توجيه الأبناء والطلاب ومستخدمو التكنولوجيا عموما.
3. التزام من كافة الشركاء حيث إن مسؤولية النهوض بالقطاع هي مسؤولية تشاركيه تكاملية وتنسيقيه ضمن إطار واضح للمهام والأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات الاكاديمية في إطار من الشفافية والمساءلة والنزاهة.
4. إيلاء القطاع اهتماما خاصاً من الحكومة بتقديم التسهيلات ضع سياسات عامة محفزة للاستثمار ورصد الموازنات والتمويل.

تحليل الواقع:

مواضع القوه والضعف والفرص المتاحة والمخاطر

مواضع القوة :

- اهتمام حكومي بتطوير مجتمع المعلومات.
- مشاركة كافة الأطراف الفاعلة، القطاع العام، الخاص، الاكاديمي والمجتمع المدني .
- نسبة عالية من المتعلمين والحاصلين على شهادات عليا.
- تدني نسبة الأمية في فلسطين.
- وجود رأس مال محلي وأجنبي يرغب في الاستثمار في هذا القطاع.
- ظروف دولية مناسبة لمساعدة المجتمع الفلسطيني.
- تبنى الحكومة سياسة السوق الحر وتحفيز المشاركة الواسعة من قبل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- امكانية مشاركة فلسطينيي المهجر في الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة.

مواضع الضعف :

- وجود الاحتلال وما يترتب عليه من غياب السيادة على الموارد المختلفة وعدم الاستقرار الأمني الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار .
- بيئة قانونية ضعيفة وآلية تشريعية بطيئة.
- ضعف الأداء المؤسسي وعدم توفر الخطط العامة طويلة الأجل.
- انخفاض مستوى الدخل والمعيشة للمواطن الفلسطيني.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وضعف البحث العلمي.
- قلة الموارد الماليه المخصصه للوزارة ضمن موازنة الحكومة.

الفرص المتاحة :

- سوق عربي ودولي مفتوح أمام المنتجات الفلسطينية.
- توسع في مجال التعليم التقني وإنشاء العديد من المراكز المتخصصة في الجامعات وزيادة الإقبال عليها.
- اهتمام واسع من الأسرة الدولية بتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- تطور العملية السلمية والاستقرار ومن ثم زيادة معدلات التنمية.

- سياسة فتح السوق امام الاستثمارات الخارجية في مجال الاتصالات ومشاركة فلسطيني المهجر في الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة.

المخاطر:

- تعثر العملية السلمية وزيادة التوتر وعدم الاستقرار .
- استمرار الانقسام السياسي والجغرافي بين شقي الوطن.
- عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها في تطوير المجتمع الفلسطيني.
- زيادة تدهور الوضع الاقتصادي.
- اتفاقية اوسلو بما يختص بقطاع الاتصالات، واستمرار سيطرة الاحتلال على الترددات.
- الاستمرار في تطبيق التشريعات السارية دون العمل على تعديلها بما يضمن مواكبة التطور في قطاع الاتصالات.

الأهداف الإستراتيجية والسياسات التي تسعى رؤية القطاع إلى تحقيقها:

الأهداف العامة الاستراتيجية والأولويات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد:

1. القدرة المؤسسية مؤهلة والقدرات البشرية كفؤة ومبدعة.
2. بيئة تشريعية وتنظيمية مهيئة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
3. قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.
4. جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.
5. خدمات حكومية متطورة مقدمة للمواطنين بشكل سهل سريع وآمن.
6. اقتصاد وطني فلسطيني قوي مبني على المعرفة .
7. السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.
8. مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات جديدة معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودوليا ومصدر دخل لخزينة الدولة.

السياسات القطاعية:

السياسة (1.1)

استكمال بناء القدرة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة وذلك من خلال :

1. تطوير الهيكل التنظيمي والاستقطاب والمحافظة على أفضل الكفاءات المؤهلة .
2. بناء القدرة المؤسسية للوزارة.
3. انشاء مركز تدريب متخصص تابع لوزارة الاتصالات لاعادة تأهيل موظفي القطاع الحكومي وخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الصناعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4. تدريب ونقل المعرفة والخبرات لموظفي القطاع الحكومي لرفع كفاءاتهم وتوفير المهارات اللازمة لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية ووضع حوافز مشجعة لتطوير قدرات موظفي القطاع الحكومي.
5. تطوير القدرات الداخلية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دورات محلية وخارجية متخصصة.

السياسة (2.1)

توفير واستحداث وتطوير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة لتطوير القطاع والبنية التحتية الالكترونية اللازمة لضمان مواكبة التطورات العالمية، تمهيداً للولوج للاقتصاد المعرفي وذلك من خلال:

1. مراجعة وتعديل واستحداث التشريعات ذات الصلة بالقطاع وإقرارها وذلك بمشاركة من الأطراف المعنية وذوي الخبرة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مع الاسترشاد بالخبرات والتجارب والمبادرات الدولية ذات الصلة.
2. مراجعة التعليمات التنظيمية الحالية وتحديد وإعداد أي تعليمات جديدة ضرورية.
3. الحث والعمل على اصدار وتعديل وتطوير التشريعات ذات العلاقة باختصاص وزارة الاتصالات والمتشابكة بقطاعات اخرى لتتلاءم مع التطور السريع للقطاع والمساهمة في حل القضايا المجتمعية.

السياسة (3.1)

الاستمرار في عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير بيئة تعزز المنافسة والاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي يقدمها القطاع وذلك من خلال:

1. تحديث تعليمات وأسعار الربط البيني لحين اعتماد اسعار الربط المبنية على اساس حساب التكلفة حسب نظام BU-LRIC.
2. الاستعداد لمرحلة انتهاء رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية بتاريخ 2016\11\16.
3. رفع العوائق امام الدخول الي اسواق الاتصالات.
4. تعزيز المنافسة الفعالة والمستدامة في قطاع الاتصالات.
5. تعريف أسواق الاتصالات.
6. ضمان المساواة والشفافية في التعامل في الأمور التنظيمية لجميع المشغلين المرخصين.
7. الحث على استكمال إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
8. اصدار تعليمات تضمن توسعة البنية التحتية لتشمل كافة المناطق لضمان وصول كافة الخدمات .
9. العمل مع المؤسسات المعنية لتخصيص الرقم المجاني لاتصالات الطوارئ (911 او 112) كرقم موحد لخدمات الطوارئ للتسهيل على المواطنين.
10. اعداد واستحداث خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية اللازمة ولوائح احتساب عوائد استخدام الارقام.

السياسة (3.2)

ضمان توفير خدمات الانترنت النطاق العريض ذو السرعات العالية في كافة المحافظات وخاصة النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار بجودة عالية وبأسعار مناسبة وذلك من خلال :

1. تبني الحكومة للمشروع الوطني لمد قنوات (انابيب) فارغة DUCTS عند شق او اعادة تأهيل الطرقات والشوارع ومد خطوط المياه والكهرباء والصرف الصحي لاستخدامها لمد شبكات الالياف الضوئية مستقبلا.
2. الاستفادة من الوسائل البديلة في إيصال الخدمة للمناطق النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار.
3. دراسة امكانية تمكين وتحفيز استخدام خدمات الاتصالات اللاسلكية عريضة النطاق من قبل مشغلي ومزودي خدمات الاتصالات النقالة لمشتركيهم فقط للتعويض عن خدمات الجيل الثالث بتقنية Wi-Fi.
4. تشجيع شركة الاتصالات الفلسطينية وشركات النطاق العريض على الاستثمار في شبكات الالياف الضوئية.
5. دراسة امكانية منح رخص لتقديم خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.
6. تسهيل شروط النفاذ بما يتناسب والقدرة الشرائية لخدمات الانترنت عريض النطاق.

7. تشجيع استخدام او الربط مع نقاط تبادل الانترنت المحلية مما يؤدى إلى خفض التكلفة وزيادة مراكز البيانات اللازمة لعمليات استضافة المواقع والحوسبة السحابية.
8. متابعة الخارجين على القانون وحماية الشركات المرخصة والتدقيق في مدى التزام المرخصين لشروط وأحكام الرخصة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين وفقا للتشريعات النافذة.
9. تحفيز الشركات المقدمة لخدمات النطاق العريض لإنشاء بنى تحتية واسعة الانتشار.
10. تحفيز مزودي الخدمات للانتقال الى انشاء مراكز بيانات متقدمة وتشجيع المحتوى المحلي .

السياسة (3.3)

زيادة الوعي العام فيما يتعلق بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وحماية مصالح المستفيدين وتأكيد حقهم بخدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة وذلك من خلال :

1. إصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بحماية المستهلك ومراقبة وتنفيذ التعليمات التنظيمية ومعالجة شكاوى المستفيدين.
2. تعريف المستفيدين بالمسائل التي تهمهم وإيجاد آلية رسمية لمخاطبتهم.
3. استحداث الإطار التنظيمي لمراقبة جودة الخدمات ونشر الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بجودة الخدمة بصورة واضحة ومفهومة دورية نصف سنوية وسنوية
4. زيادة التوعية لدى المستخدم للاتصالات ولتكنولوجيا المعلومات والانترنت وتوفير الحماية له.
5. تعزيز وعي القطاعات المختلفة من أفراد وشركات قطاع خاص ومؤسسات قطاع عام بالخدمات البريدية وأهميتها في تسهيل الجوانب المختلفة المرتبطة بهذه القطاعات ودور البريد الفلسطيني في تقديمها .

السياسة (3.4)

تعزيز الاندماج بين قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات الاتصالات المندمجة المبنية على بروتوكول الانترنت وذلك من خلال :

1. تهيئه بيئة تنظيمية قادرة على تطبيق أشكال مختلفة من تجزئة السيل الرقمي (Unbundling Bit-stream Access) وصولاً لتقديم خدمات triple play.
2. تشجيع استخدام الحوسبة السحابية وذلك من خلال :
   - وضع سياسة وتعليمات تنظيمية للحوسبة السحابية.
3. تطبيق مشروع الاتصالات الموحدة Unified communication.

4. تطبيق احدث التقنيات والتكنولوجيات بالتحول للنسخة السادسة من بروتوكول الانترنت IPV6 و web 2.0.

السياسة (4.1)

التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله لجسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء مجتمع معلومات وتعزيز المواطنة الرقمية لخدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني وذلك من خلال :

1. وضع سياسات سياسة وطنية من أجل محو الأمية الالكترونية سياسة إدارة الهوية الرقمية وسياسة نشر وإتاحة البيانات
2. رفع نسبة انتشار الهاتف الثابت والنقال والانترنت والحاسوب في المنازل وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية.
3. ترويج مفهوم مجتمع المعلومات الفلسطيني والعمل على زيادة وعي المواطن الفلسطيني ليكون عنصراً فاعلاً في بناء مجتمع المعلومات الفلسطيني.
4. التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله وكافة المستويات .
5. انشاء مناطق حرة وحدائق تكنولوجية وزيادة عدد حاضنات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
6. تعزيز دور المرأة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وفرص عملها ورفع إنتاجيتها وكفاءتها ومساهمتها في المجتمع.
7. الارتقاء بأفراد المجتمع وخاصة الشباب بتمكينهم من امتلاك الأدوات وتنمية مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يستطيعون من خلالها خوض غمار مجتمع المعرفي.

السياسة (4.2)

استكمال ربط المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات على الشبكة الحكومية (VPN)

السياسة (4.3)

دعم وتعزيز صناعة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي وبلغات مختلفة وتشجيع استخدام اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصري وذلك من خلال :

1. تعزيز مكانة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي واللغة العربية.

2. العمل على شراكة عربية فى بناء المحتوى الرقمى العربى وتسويقه من خلال نظم مشاركة فى العائد.
3. وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصرى.

السياسة (5.1)

استكمال مشروع الحكومة الالكترونية ونشر مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها في القطاع الحكومي وذلك من خلال:

1. مراجعة وثيقة سياسة الحكومة الالكترونية وخارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الالكترونية.
2. ورقة شروط مرجعية لحوكمة النافذة الواحدة لتحديد أولوية تنفيذ الخدمات الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.
3. استكمال مشروع حصر الخدمات الحكومية.
4. تحويل مركز الحاسوب الحكومي الى مركز البيانات الحكومي
5. انشاء بوابة للحكومة الالكترونية وتقديم العديد من الخدمات الحكومية الكترونيا.
6. تفعيل قرار تشكيل اللجنة الوزارية للإشراف على الحكومة الإلكترونية.
7. تطبيق المبادرات الوطنية الالكترونية بأشراف والتنسيق مع ادارة مشروع الحكومة الالكترونية.
8. مراجعة واستكمال مشروع زنار.
9. استكمال مشروع الترميز البريدي.
10. انشاء مركز طوارئ الحاسوب وفريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب .
11. الاستمرار بإيجاد الآليات اللازمة لضمان أمن المعلومات .
12. حماية المعلومات والأمن الاستراتيجي و/أو القومي .

السياسة (6.1)

زيادة مشاركة القطاع في الناتج المحلي والقومي الاجمالي والعمل على تنمية الاقتصاد المعرفي الوطني وإيجاد مصدر دخل جديد للخزينة العامة وذلك من خلال :

1. تشجيع تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومراكز الاتصال الدولية .
2. تطوير بيئة الاستثمار في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على الابداع والابتكار الوطني لإنشاء شركات تصنيع لمنتجات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
3. زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية للدفع بوتيرة الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4. تشجيع التجارة الالكترونية ونظام الدفع الالكتروني .
5. دعم الحكومة للشركات المحلية بإعطائها الاولوية في التعاقد من قبل الحكومة ومن ثم للشركات الأجنبية بوجود شريك محلي فلسطيني واعتماد المواصفات الفلسطينية لقطاع التكنولوجيا في العطاءات والمناقصات .
6. اصدار وتعميم والمشاركة بوضع عدد من السياسات والاستراتيجيات.

السياسة (7.1)

تعزيز السيطرة على الطيف الترددي والمدى الرقمي والنفاذ الدولي المباشر وذلك من خلال :

1. تبني وتطبيق نظام متطور لإدارة طيف الترددات الراديوية.
2. إعداد السياسة الوطنية ودليل الاجراءات للانتقال للبث الإذاعي والتلفزيوني الرقمي.
3. تفعيل العمل اقليميا ودوليا لممارسة الضغوط على الجانب الاسرائيلي لإعادة حقوق الشعب الفلسطيني في ادارة موارده الطبيعية وطيفه الترددي والمدى الرقمي والنفاذ الدولي المباشر وحقه في بناء شبكات اتصالات حديثة خاصة شبكات النطاق العريض السلكية واللاسلكية ووقف التعديات على هذه الموارد من قبل الشركات الاسرائيلية.
4. طلب لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات الاسرائيلية.
5. تفعيل الاستخدام الدولي للرمز 00970 رمزاً للبوابة الدولية لفلسطين

السياسة (7.2)

تعزيز مكانة فلسطين على المستوى الاقليمي والعالمي وذلك من خلال :

1. العمل على جعل فلسطين نموذجا يحتذى به .
2. المشاركة الفاعلة في نشاطات الجامعة العربية والإتحاد الدولي للاتصالات والإتحاد الدولي للبريد.
3. رفع عضوية فلسطين في الاتحادين الدولي للاتصالات والبريد إلى عضو كامل.
4. العمل على تنويع وزيادة مصادر الدعم وحجم المخصصات اللازمة لدعم وتطوير القطاع.
5. المطالبة بوضع آليات عمل واضحة ومحددة لتنفيذ القرارات السابقة الصادرة بخصوص القطاع عن الاتحادات والهيئات الدولية.
6. التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم تطوير قطاع الاتصالات وتذلل العقبات أمامه وتدعم موقف فلسطين في المنظمات الدولية لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع الاتصالات.
7. تعزيز الجاهزية الالكترونية لفلسطين.

السياسة (7.3)

تعزيز التكنولوجيا خضراء صديقة البيئة استعدادا للتقييم الدولي للتنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبيئة وذلك من خلال :

1. وضع سياسات التكنولوجيا الخضراء
2. توعية وتثقيف المواطنين بأهمية التكنولوجيا الخضراء.
3. استحداث تشريعات للنفايات الالكترونية.
4. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة للتطوير والحفاظ على البيئة.
5. استحداث مواصفات ومقاييس فلسطينية للأجهزة والمعدات التكنولوجية.
6. استخدام تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة.

السياسة (7.4)

تعزيز موقع البريد الفلسطيني كعنوان موثوق محليا وخارجيا للمستفيدين والمهتمين بمجال العمل البريدي، عبر قيادة التدخلات الوطنية ذات الصلة، وتحسين ظهور رسالة البريد الفلسطيني وأهدافه وبرامجه، وإنشاء والمحافظة على شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية وذلك من خلال :

1. ترويج الخدمات البريدية محلياً على كافة الصعد.
2. تعزيز العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والدولية.
3. قيادة التدخلات المرتبطة بالعمل البريدي.

السياسة (8.1)

تأهيل المكاتب البريدية من ناحية المواقع والبنى التحتية والأتمتة والتسهيلات الأخرى المرتبطة بتقديم الخدمات بما يتوافق مع طبيعة هذه الخدمات والعلاقات التجارية والشراكات التي تربط البريد الفلسطيني بالقطاعين العام والخاص وذلك من خلال :

- تطوير مباني المكاتب البريدية ودعمها ببنى تحتية كافية وملائمة وتطوير التسهيلات الأخرى المرتبطة بالمكاتب البريدية في ضوء الخدمات المقدمة.

السياسة (8.2)

تنمية الإيرادات والسيطرة على النفقات وتحسين العوائد المتأتية على الأصول بما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للبريد الفلسطيني لتجاوز العجز المالي وذلك من خلال :

1. تنمية إيرادات البريد الفلسطيني.
2. زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام مصادر البريد الفلسطيني وأصوله.

السياسة (8.3)

إعادة تعريف الخدمات البريدية بما ينسجم مع الاحتياجات المتغيرة للقطاعات المختلفة من أفراد وقطاع خاص وقطاع عام وبما يساهم في زيادة الحصة السوقية للبريد الفلسطيني وذلك من خلال :

1. تطوير جودة الخدمات البريدية المُقدمة حاليا.
2. تقديم خدمات بريدية جديدة.

السياسة (8.4)

العمل على حشد الطاقات والجهود والمساهمة في بناء الشراكات من أجل مراجعة وتطوير السياسات الوطنية والأطر التنظيمية المتعلقة بأعمال البريد في فلسطين وذلك من خلال :

- تطوير العلاقة مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة.

البرامج الرئيسية وتبعاتها المالية:

لتحقيق اهداف وطموحات القطاع من خلال هذه الاستراتيجية فلا بد من توفير الموارد المالية اللازمة والكفيلة بتحقيق هذه الاهداف والاستغلال الامثل للموارد والإمكانيات والخبرات، بالإضافة الى تعزيز وتأكيد الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والغير حكومية والمؤسسات الاكاديمية وتوزيع الادوار والمسؤوليات لكل طرف.

لقد تم تقسيم القطاع الى اربعة برامج رئيسية وهي الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، البريد والإداري وكل برنامج سيعمل على تنفيذ ما يخصه من الاهداف الاستراتيجية والسياسات وذلك من خلال الموازنات التطويرية المخصصة والمبالغ المطلوبة لتحقيق الاهداف كما هو موضح ومفصل بالإستراتيجية ضمن جداول البرامج والملاحق "ج" ، "د" .

متابعة وتقييم الإستراتيجية القطاعية:

تتم عملية المتابعة في الفترة التي يتم فيها التنفيذ والإدارة بهدف التأكد من حالة التنفيذ. أما عملية التقييم فهي عملية الحكم على ما تم إنجازه وتحديدا الحكم على ما تم تنفيذه وبالتالي فان عملية التقييم يجب أن يتم قبل وخلال وبعد التنفيذ وتختلف عن عملية المتابعة المبنية على الملاحظة وتدوينها على شكل تقرير.

أن الهدف من عملية المتابعة والتقييم وهي جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتقييمات التي تصدر في هذه الفترة وبالتالي التقليل من احتمال إمكانية الفشل بالتنفيذ والإدارة أو المخاطرة بذلك ومن ثم اتخاذ إجراء التصحيح والتحسين وتعديل والتطوير عند الحاجة لذلك وتشتمل العمليه على تقييم ومتابعة الأفراد والآليات والنتائج.

يتم تنفيذ عملية المتابعة والتقييم بشكل منتظم بهدف متابعة التقدم في التنفيذ والإدارة، وبالتالي يكون لها تأثيرا ايجابيا في النجاح علما بان النجاح مرتبط بالانجاز والتفوق المزعوم تحقيقيه من خلال المصادر التمويلية المرصودة له، ويجب الاخذ بعين الاعتبار التطور السياسي والأمني بالإضافة لتأثر الانجاز والتقدم في تنفيذ أهداف الإستراتيجية بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي ومستوى الموازنات المخصصة والانقسام وغياب المجلس التشريعي وغيرها .

إن نظام المتابعة والتقييم يتم القيام به على مستويات مختلفة بدءاً بالجهة التي تقوم بالتنفيذ المباشر والجهة التي تشكل مظلة أو تلك التي تتبع لها الجهة المنفذة بالإضافة إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والجهة المانحة.

اليات وأدوات المتابعة والتقييم:

- الزيارات الميدانية
- قياس مؤشرات الاداء ومعايير الجودة
- تطبيق المساءلة
- اللقاء مع شركاء بالتنفيذ و أي جهة لها علاقة
- التقارير الفنية والتقارير المالية
- إعلان نتائج التقييم والمتابعة للمعنيين والشفافية والمصداقية في ذلك

دولة فلسطين

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الاستراتيجية الوطنية لقطاع

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

2016-2014

فلسطين

1. المقدمة والمنهجية :

المقدمة

تلعب الثورة الصامتة دوراً أساسياً في العملية التنموية ورفع المستوى العلمي والمعرفي والاقتصادي للمجتمعات وتحسين نوعية الحياة والمساهمة في تواصل الشعب الفلسطيني واللحاق بركب الثورة الرقمية لما لهذه الثورة من أثر على مناحي حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والبيئية، حيث انه لم يعد بإمكان أي دولة ان تحقق الإنجازات والتطوير على كافة الأصعدة دون أن يكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد ركائزها الأساسية، باعتباره من البُنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية والخدمات البريدية والعمل والزراعة والصحة والتعليم والنقل والصناعة والتجارة ونقل المعلومات .. وغيرها .

ان تنمية مجتمع ديمقراطي معرفي يدعم الاقتصاد الوطني ويرتكز على الإتاحة العادلة للمعلومات وجودة الخدمات لضمان حقوق المواطن الرقمية وتطوير صناعة وطنية قائمة على المهارات البشرية والإبداع هي احدى الوسائل للنهوض بدولة فلسطين في شتى الميادين .

واستكمالاً لهذا فإن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يهدف في المرحلة المقبلة إلى تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاندماج الإيجابي مع قضايا المجتمع وإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة لها. ولقد سعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما تزال بصفتها القيادية لمواكبة التطورات والتغيرات التي تواكب ثورة الرقمية في العالم لجسر الفجوة الرقمية واللحاق بهذا الركب والاستفادة من هذه الثورة لرفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين يعد من أهم القطاعات الرافدة لخزينة الدولة والداعمة للاقتصاد الوطني فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 ما نسبته (5.9% بشكل مباشر)، فيما بلغت مساهمة انتاج قطاع التكنولوجيا من اجمالي انتاج قطاع الخدمات حوالي 25% للعام 2011، وقدرت فرص العمل التي وفرها القطاع 5.6 ألف فرصة عمل تراكمية، مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه القطاع في المساهمة بالارتقاء بالمجتمع الوظيفي في فلسطين إلى جانب دوره في توفير آلاف فرص العمل ومصدر دخل جديد في هذا المجال للحد من البطالة والفقر.
لقد اولت الحكومة بشكل عام والوزارة بشكل خاص اهتماماً متزايداً لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث قامت بتوفير الإمكانيات والاحتياجات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الهام بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء في القطاعات الاخرى ليأخذ دوره الأساسي في عملية تدفق حركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية

المباشرة وغير المباشرة والى تنمية المهارات التطبيقية حيث أن العمل جاري لتعديل التشريعات ولوضع استراتيجية تصدير خدمات ومنتجات القطاع لفتح الاسواق الاقليمية والعالمية امام الشركات الفلسطينية لتصدير خدماتها ومنتجاتها وزيادة اعدد الشركات المستثمرة في مجال صناعة وتطوير البرمجيات، ويأتي هذا تعزيزاً لاستمرار نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

تماشياً مع توجه الحكومة جاء التوجيه بتحديث الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد متوسطة المدى والتي هي عبارة عن محاور عامة تؤطر الجهود لتطوير مجتمع المعلومات تستند إلى الاعتبارات التالية:-

1- ان التحول الى مجتمع معلومات يدعم استمرار النمو والرقي في الدولة، ويعزز استمرار نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة من خلال استخدام الإمكانيات المتاحة في دعم مقومات الدولة وتحقيق أهداف تنمية المجتمع الفلسطيني الشاملة.

2- أن هنالك العديد من الإنجازات التي تمثل قاعدة ملائمة للبناء عليها قام بها كل من القطاعين العام والخاص والشركاء فالوزارة خطت العديد من الخطوات لتطوير ودعم هذا القطاع جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني.

3- إن مسئولية تنفيذ هذه الإستراتيجية هي مسئولية جماعية تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد ان تتسم هذه المسئولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات.

4- اعتماد مجتمع المعلومات كوسيلة وليس هدف للتنمية والارتقاء بالشعب الفلسطيني مما يعني أن مجتمع المعلومات لابد أن يساهم مع غيره من الهيئات والمؤسسات في بناء الدولة.

5- ان القطاع يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ ليس فقط تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين بقدر ما هو تغيير للعقلية الإدارية للدولة ومؤسساتها التي تقدم الخدمات المختلفة للمواطن.

منهجية إعداد الإستراتيجية وآلية العمل:

بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم (54) بتاريخ 2013\05\02 بالمصادقة على وثيقة "الاطار العام لإعداد خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للأعوام 2014-2016" المقدمة من وزارة التخطيط والتنمية الادارية وحيث قامت الاخيرة بإصدار دليل مراجعة القطاع ودليل تحديث وإعداد الاستراتيجيات القطاعية.

يأتي إعداد هذه الإستراتيجية انسجاما مع قرار مجلس الوزراء المذكور اعلاه. حيث تعتمد خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للأعوام 2014-2016 على خطة إقامة دولة فلسطين وستكون هذه الخطة وطنيةً في نطاقها وتستند إلى مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القطاعية.

تم تشكيل الفريق الوطني للقطاع في نيسان من عام 2013 بمشاركة جميع الأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات بحيث جرت مشاورات موسعة من خلال سلسلة من ورش العمل والاجتماعات والمناقشات حول مراجعة وتحديث الإستراتيجية وقد ارتأى الفريق ان الرؤية والأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات في الاستراتيجية السابقة بحاجة الى تعديل وإعادة صياغة اذ ان الجزء الاكبر منها لم يتم تنفيذه على ارض الواقع لأسباب متعددة اهمها نقص التمويل،بالإضافة الى استحداث اهداف جديدة لتتلاءم مع المرحلة القادمة. وكانت الخطوات الأساسية التي تم إتباعها ولغايات التوصل إلى قائمة شاملة للصلاحيات والوظائف والمسؤوليات والمهام المنوطة بالوزارة تم مراجعة الوثائق التالية :

- قانون الاتصالات رقم 3 لسنة 1996
- وثيقة السياسة الوطنية لقطاع الاتصالات 2010
- الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 3011-2013
- قانون الهيئة رقم 15 لسنة 2009
- خطة عمل الوزارة للعام 2013
- استراتيجية وخطة عمل البريد 2013-2015

2. نبذة حول القطاع:

لقد أدرك الحكومة الفلسطينية منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا القطاع حيث يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احد القطاعات المتطورة في الاقتصاد الفلسطيني بنسب نمو تعد من الأعلى في فلسطين وتعتبر مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحلول التكنولوجية للأعمال هي الأسرع نمواً ومن المتوقع مستقبلاً ان يكون نمو متسارع في مجالات الحكومة الالكترونية وتطبيقات الإنترنت وحلول التجارة الالكترونية وحلول الوسائط المتعددة ومراكز الاتصالات ضمن هذا القطاع.

وحيث لم يعد بإمكان أي دولة ان تحقق الإنجازات والتطوير على كافة الأصعدة دون أن يكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد ركائزها الأساسية، باعتباره من البُنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية والخدمات البريدية والعمل والزراعة والصحة والتعليم والنقل والصناعة والتجارة ونقل المعلومات .. وغيرها.

وعليه حددت الحكومة الفلسطينية الأدوار لمؤسسات القطاع العام كمنظم للقطاع والقطاع الخاص كمشغل ومقدم خدمة اما مؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي فيأتي دورها بدعم القطاع لوجستيا. فوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤولة عن وضع السياسات، وكما تتولى ايضا مسؤولية تنظيم القطاع ويقوم مركز الحاسوب الحكومي بنشر استخدام الموارد التكنولوجية في المؤسسات الحكومية، ويقوم مشروع الحكومة الالكترونية بالعمل على تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وذلك الكترونيا من خلال بوابات حكومية أما البريد الفلسطيني والقطاع الخاص فيتولى مهمة تقديم الخدمات وإيصالها للمواطنين وكما أن الاستثمار في البنية التحتية لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار.

ان دور الوزارة هذا يتطلب بالضرورة توفير الإمكانيات والاحتياجات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الهام ليأخذ دوره الأساسي في عملية التنمية الوطنية بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي، ويدخل في إطار شمولية المفهوم الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والتي يمكن أن تقود إلى تدفق حركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتنمية المهارات التطبيقية، وأن يشكل مدخلاً لا غنى عنه في مسار التنمية الشاملة والتي لم تعد ذات مسار محلي فحسب بل اصبحت عملية يتطلب القيام بها وعلى درجة كبيرة من الارتباط الإقليمي والعالمي بمواقع الإنتاج فضلاً عن كونها تعديلاً جذرياً في نمط الحياة.

وفي إطار العلاقات على المستوى الإقليمي والدولي تنشط وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاستفادة من برامج الدعم التي تتيحها المؤسسات الإقليمية والدولية بما يضمن تعزيز الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، وكذلك برامج التدريب وتأهيل الموظفين.

وقد تمكنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الحصول على سلسلة من القرارات التي تدعم حق فلسطين في إدارة مواردها الطبيعية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وجاري العمل مع المجتمع الدولي لدفع الاحتلال لتطبيق القرارات.

كما أن هناك عدد من المشاريع التطويرية التي تم إقرارها وتم تنفيذ البعض ويجري العمل على إعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ الباقي بما يسهم في إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية وتطوير وتنمية الموارد البشرية.

3. رؤية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد:

توضح الرؤية الإطار العام والهدف الذي يسعى القطاع للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. ولتحقيق الرؤية تم الخروج بالأولويات والأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات والبرامج والخطط والمشاريع المرتبطة بالقطاع والتي تبنى على معطيات وواقع القطاع والسياسات العامة وبشكل خاص الأهداف الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008– 2010 بالإضافة إلى وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة التي اعتمدتها الحكومة في 2009 والتي شكلت برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

ان الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وهي على النحو التالي:

" جسر الفجوة الرقمية والتحول الي مجتمع معرفي ومواطنة رقمية (Digital Citizenship) لبناء اقتصاد وطني متطور لتحسين جودة حياة المواطن في ظل إقامة دولة فلسطين"

ولتحقيق الرؤية يتوجب تحقيق ما يلي :

- توسعة انتشار واستخدام ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع فئات المجتمع.
- تطبيق المواطنة الرقمية بنشر الأفكار والمبادئ والبرامج والأساليب التي يحتاجها أن يعرفها الآباء والمعلمون والمربون والمشرفون على استخدام التكنولوجيا حتى يستطيعوا توجيه الأبناء والطلاب ومستخدمو التكنولوجيا عموما.
- التزام من كافة الشركاء حيث إن مسؤولية النهوض بالقطاع هي مسؤولية تشاركيه تكاملية وتنسيقية ضمن إطار واضح للمهام والأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات الاكاديمية في إطار من الشفافية والمساءلة والنزاهة.
- إيلاء القطاع اهتماما خاصاً من الحكومة بتقديم التسهيلات وضع سياسات عامة محفزة للاستثمار ورصد الموازنات والتمويل.

4. تحليل الواقع:

يعتمد التحليل التالي على المعلومات المتوفرة من مصادر وجهات متخلفة كما يعتمد على الخبرة العملية المكتسبة وعلى دراسات ومسوحات قامت بها الحكومة الفلسطينية والجهات المعنية الأخرى والمؤسسات الأكاديمية.

الاقتصاد الوطني:

لقد نمى الاقتصاد الوطني الفلسطيني على مدى السنوات القليلة الماضية، غير ان هذا النمو كان بمعدل بطيء وذلك نتيجة للآثار المترتبة عن الازمة المالية العالمية الأخيرة وتشير توقعات وزارة المالية إلى أن التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي سيستمر في حالة بقاء الوضع الاقتصادي والسياسي في الأرض الفلسطينية على ما كان عليه خلال العام 2012، وسينخفض إلى 5% في العام 2013 ، وإلى 4.4% ، 3.6 %، و 3.1 % .في الأعوام 2013 ، 2014، 2016 على التوالي، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ارتفاعاً خلال العام 2012 بنسبة 5.9 %وهي اقل من نسبة النمو التي شهدها عام 2011، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7.%. ويتوقع جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني أن ينمو عدد سكان فلسطين بمعدل يقارب 2.9٪ سنويا ليصل إلى ما مجموعه 4,816,503 بحلول عام 2016. وبما ان الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد هو المحرك الرئيسي للنمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فان صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ستشهد نوعا من التباطؤ في النمو على مدى السنوات القليلة المقبلة مما سيؤثر على حجم الاستثمارات في السوق إلا ان قطاع الاتصالات يعد أيضا محرك اساسيا للاقتصاد والوطني ولذا فمن المستحسن ان تشجع البيئة التنظيمية الدخول الى السوق كلما كان ذلك ممكنا من اجل خلق فرص للعمل والاستثمار ومنها الاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة للاتصالات المتنقلة مثل خدمات الجيل الثالث والرابع وانترنت النطاق العريض عالي السرعة مع ضمان الحيادية التكنولوجية حيث حصلت شركة الوطنيه موبايل على اول رخصة لتقديم خدمات الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة في فلسطين ولكنها حتى تاريخه لم تستطع تقديم خدمات الجيل الثالث (رفض الاحتلال تحرير النطاق المطلوب من الترددات الراديوية)، الامر الذي سيؤدي الى توفير فرص العمل والاستثمار في التطبيقات المتعددة لهذه التقنيات الحديثة.

التنمية الاجتماعية:

انه من المتوقع ان يستمر عدد سكان فلسطين بالنمو على نحو مضطرد وبنسبة تقارب 2.9 % وسنويا كما يتوقع ان يتركز ذلك النمو في المدن(حيث يعيش 53% من السكان)، ويشكل الشباب النسبة الاعلى من السكان حيث يوصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع يافع تشكل نسبة الشباب فيه ممن هم دون الرابعة عشر 41% ومن الخامسة عشر الي التاسعة والعشرين 29.9% .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
4,048,403	4,168,860	4,293,313	4,420,549	4,550,368	4,682,467	4,816,503

*عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ،2016- 2010

وعليه نرى انه لا بد من ازدياد الطلب على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين الامر الذي يبرز اهمية الدور الذي سيلعبه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خاصة في تلبية الطلب المتزايد لفئات شبابية متعلمة تنمو بازدياد مستهلكة لهذه الخدمات مما سيعود بالفائدة عليها بزيادة المعرفة وفتح افاق جديدة لها في مجال تكنولوجيا المعلومات لتكون قادرة على المنافسه في الاسواق العالمية، كما وسنجد هنالك بعض التجمعات السكانية، القرى خلف الجدار والمناطق المهمشة، بالإضافة إلى الفئات الفقيرة والفئات الاقل حظا قد لا تتمكن من الوصول إلى تلك الخدمات، الامر الذي يضع هدفا واضحا امام الوزارة يتمثل بضرورة توفير بيئة تنظيمية تضمن توفر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتطورة للفئات المذكورة بأسعار معقولة، وتوسعة مناطق انتشار الخدمات.

سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية التكنولوجية:

لقد شهد سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني على مدى السنوات الثلاث الماضية نموا ملحوظا في اسواق الاتصالات المتنقلة والإنترنت إلا انه قد شهد ايضا ركودا في سوق الاتصالات الثابتة كما هو مبين في الجدول ادناة، ومن المتوقع ان تشهد خدمات النطاق العريض عالي السرعة السلكية واللاسلكية نموا مضطرد في الثلاث سنوات القادمة، وفي حال تم الحصول على ترددات الجيل الثالث او الرابع فان سوق النقال سوف يحصد مستوى نمو الاعلى على صعيد خدمات النطاق العريض عالي السرعة والتطبيقات المبنية على تكنولوجيا الجيل الثالث والرابع وفي حال حصلت فلسطين على ترددات الواي ماكس فان هذا النمو سوف يكون بالتساوي مع نقال الجيل الثالث. ولكي يتمكن الثابت من اللحاق بركب النمو فلا بد ان يتم تطويره بما يناسب المرحلة المقبلة من خدمات وتكنولوجيات (متمثلة بزيادة استخدام التطبيقات القائمة على بروتوكول الانترنت واستمرار التطور في التقنيات اللاسلكية الثابتة الاخرى) الامر الذي يستوجب على الوزارة العمل على معرفة تلك التقنيات الجديدة والقدرة على التعامل معها ومع اثارها التنظيمية.

الرقم		السنه									
		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	أعداد خطوط الهواتف الرئيسية*	271458	337025	321999	348788	354804	368216	360402	382700	396000	400000
2	أعداد المشتركون في الهاتف الخلوي	436628	567584	821800	1021481	1314406	1800000	2603582	2884964		
3	عدد خطوط الاتصال السريع (ADSL)			25,828	55,809	72,834	92,482	107,965	155,964	185	200000

- البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967

كما انه ومن المتوقع ان يزداد عدد مشغلي الشبكات ومزودي الخدمات نتيجة لزيادة استخدام البنية التحتية البديلة في الشبكات الرئيسية وشبكات الدخول(مثل شبكات الكهرباء وشبكة الالياف الضوئية)، مما سيوفر

سلة خدمات اوسع للمستهلكين. ومع تزايد المنافسة في السوق قد يتاح للوزارة تخفيف درجة الرقابة التنظيمية على مستوى اسواق البيع بالتجزئة إلا ان عليها بذل قدر اكبر من العناية للتأكد من ان اسواق الجملة عادلة بالنسبة لكافة المشغلين، وبما يضمن اتاحة مجموعة كاملة من المنتجات بالجملة.

سوق البريد:

لقد شهدت السنوات الثلاث الاخيرة نموا في اسواق بريد القطاع الخاص مثل ارامكس اما سوق البريد الحكومي فقد نمى بشكل ضعيف جدا وليس بالشكل المطلوب مقارنة مع الاسواق العالمية للبريد حيث ان شركه البريد الياباني هي الشركة رقم 9 بقائمة اكبر الشركات العالمية من حيث الانتاجية والإيرادات والأرباح، وبالرغم من حدوث تغييرات واضحة وملموسة في قطاع البريد الحكومي على مدى الثلاثة سنوات الماضية إلا ان نموه لم يكن بالشكل المطلوب مقارنة مع ضخامة تكاليفه التشغيلية ويعود البطئ بالنمو لعدة اسباب منها داخليا عدم وجود رؤية واضحة وعدم وجود كادر مؤهل وخارجيا عدم تفعيل التجارة الالكترونية في فلسطين حيث ان الاخيرة سوف تزيد من حجم البضائع التي يتم نقلها بالبريد بالإضافة الى التأخر في انطلاق خدمات الحكومة الالكترونية التي من المقرر ان يكون البريد احدى واجهاتها وعدم تفعيل المعاملات المالية من خلال البريد كل هذه بالإضافة الى تزايد توجه المستفيدين الى الخدمات الالكترونية كالبريد الالكتروني والرسائل النصية التي ادت الى انحسار الخدمات البريدية الورقية التقليدية فأصبح البريد ليس إلا موزع لفواتير الشركات والإشعارات البنكية وبيع الطوابع. لذى على الوزارة كمنظم ومشغل لقطاع البريد العمل على تحسين واستحداث خدمات البريد الى حين نضوج فكرة خصخصة البريد على مبداء الشراكة بين القطاع العام والخاص حيث ان خصخصة هذا القطاع كليا او جزئيا بهذه الظروف لن يلقى اي رغبة لدى القطاع الخاص في امتلاكه او تشغيله .

الخلفية القانونية:

يحدد كل من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم 3 لسنه 1996 وقانون انشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات رقم 15 لسنة 2009 اهداف ومسؤوليات كل من الوزارة والهيئة وبسبب عدم تطبيق قانون الهيئة وعدم انشائها لأسباب سياسية داخلية وعدم وجود قانون فلسطيني للبريد حيث توجد قوانين اردنيه قديمه وتقوم الوزارة بدور المنظم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الى حين انشاء الهيئة وعليه يتوجب على الوزارة رسم وتنفيذ السياسات العامه كما وعليها التنظيم وضع الخطط الاستراتيجية للقطاع .

السياسات الوطنية:

صدر القرار الوزاري باعتماد وثيقة السياسات لقطاع الاتصالات في شهر نيسان من العام 2010، حيث تعتبر هذه الوثيقة بمثابة المرجعية المباشرة لعمل الوزارة كما انها ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطة الإستراتيجية وعليه تم تضمين ما ورد في الوثيقة ضمن الخطط المتعلقة بالوزارة للأعوام 2011-2013.

في العام 2010، تم اعداد ونشر الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بالتنسيق مع والعديد من المؤسسات ذات العلاقة حيث جسدت الاستراتيجية رؤية الحكومة الثالثه عشر في الخطة الوطنية للتنمية "اقامة الدولة وبناء المستقبل للفترة 2011-2013.

مواضع القوه والضعف والفرص المتاحة والمخاطر

مواضع القوة :

- اهتمام حكومي بتطوير مجتمع المعلومات.
- مشاركة كافة الأطراف الفاعلة القطاع العام والخاص الاكاديمي والمجتمع المدني .
- نسبة عالية من المتعلمين والحاصلين على شهادات عليا.
- تدني نسبة الأمية في فلسطين.
- وجود رأس مال محلي وأجنبي قادر على الاستثمار في هذا القطاع.
- ظروف دولية مناسبة لمساعدة المجتمع الفلسطيني.
- تبنى الحكومة سياسة السوق الحر وتحفيز المشاركة الواسعة من قبل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- امكانية مشاركة فلسطينيي المهجر في الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة.

مواضع الضعف :

- وجود الاحتلال وما يترتب عليه من غياب السيادة على الموارد المختلفة وعدم الاستقرار الأمني الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار .
- بيئة قانونية ضعيفة وآلية تشريعية بطيئة.
- ضعف الأداء المؤسسي وعدم توفر الخطط العامة طويلة الأجل.
- انخفاض مستوى الدخل والمعيشة للمواطن الفلسطيني.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وضعف البحث العلمي.
- قلة الموارد الماليه المخصصه للوزارة ضمن موازنة الحكومة.

الفرص المتاحة :

- سوق عربي ودولي مفتوح أمام المنتجات الفلسطينية.

- توسع في مجال التعليم التقني وإنشاء العديد من المراكز المتخصصة في الجامعات وزيادة الإقبال عليها.
- اهتمام واسع من الأسرة الدولية بتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- تطور العملية السلمية والاستقرار ومن ثم زيادة معدلات التنمية.
- سياسة فتح السوق امام الاستثمارات الخارجية في مجال الاتصالات ومشاركة فلسطيني المهجر في الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة.

المخاطر:

- تعثر العملية السلمية وزيادة التوتر وعدم الاستقرار .
- استمرار الانقسام السياسي والجغرافي بين شقي الوطن.
- عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها في تطوير المجتمع الفلسطيني.
- زيادة تدهور الوضع الاقتصادي.
- اتفاقية اوسلو بما يختص بقطاع الاتصالات، واستمرار سيطرة الاحتلال على الترددات.
- الاستمرار في تطبيق التشريعات السارية دون العمل على تعديلها بما يضمن مواكبة التطور في قطاع الاتصالات.
-

5. الأهداف العامة الاستراتيجية والأولويات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد:-

1. القدرة المؤسسية مؤهلة والقدرات البشرية كفؤة ومبدعة.
2. بيئة تشريعية وتنظيمية مهيئة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
3. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.
4. جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.
5. خدمات حكومية متطورة مقدمة للمواطنين بشكل سهل سريع وآمن.
6. اقتصاد وطني فلسطيني قوي مبني على المعرفة .
7. السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.

8. مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

6. السياسات القطاعية التي تخدم كل هدف استراتيجي:

الهدف الاول :

القدرة المؤسسية مؤهلة والقدرات البشرية كفؤة ومبدعة.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسة التالية:

السياسة (1.1)

استكمال بناء القدرة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة وذلك من خلال :

1. تطوير الهيكل التنظيمي والاستقطاب والمحافظة على أفضل الكفاءات المؤهلة وذلك من خلال:
   -
2. بناء القدرة المؤسسية للوزارة وذلك من خلال:
   - تعزيز دور الوزارة من خلال بناء نظام إدارة المعلومات والمصادر.
   - مراجعة النظام الحالي وتحديد شكل جديد للإجراءات الداخلية والأدلة الاجرائية.
   - استحداث إستراتيجية اتصال وإعلام وإعداد الخطط اللازمة لتطبيقها.
   - تطوير أداء إدارة الموازنة.
   - اتمتة عمل الوزارة ونظام النسخ الإحتياطي والأرشفة.
   - الالتزام بعملية المراجعة وتقييم الاداء الدورية (الشهرية والربعية والنصف سنوية والسنوية وفي نهاية فترة الاستراتيجية).
   - بناء المعمارية المؤسسية (لتحقيق الرؤية) وتشمل وضع خطوات العمل وتدفقها.
   - استحداث اليات فعالة للرقابة الداخلية والمسائلة.
3. انشاء مركز تدريب متخصص تابع لوزارة الاتصالات لاعاده تأهيل موظفي القطاع الحكومي وخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الصناعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4. تدريب ونقل المعرفة والخبرات لموظفي القطاع الحكومي لرفع كفاءاتهم وتوفير المهارات اللازمة لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية ووضع حوافز مشجعة لتطوير قدرات موظفي القطاع الحكومي.
5. تطوير القدرات الداخلية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دورات محلية وخارجية متخصصة.

الهدف الثاني:

بيئة تشريعية وتنظيمية مهيئة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسة التالية:

السياسة (2.1)

توفير واستحداث وتطوير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة لتطوير القطاع والبنية التحتية الالكترونية اللازمة لضمان مواكبة التطورات العالمية، تمهيداً للولوج للاقتصاد المعرفي وذلك من خلال :

1. مراجعة وتعديل واستحداث التشريعات ذات الصلة بالقطاع وإقرارها وذلك بمشاركة من الأطراف المعنية وذوي الخبرة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مع الاسترشاد بالخبرات والتجارب والمبادرات الدولية ذات الصلة:

- قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات رقم (15) لسنة 2009 وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم 3 لسنة 1996 بما يضمن تحديد عقوبات وغرامات قوية ورادعة لحماية الاستثمار من المغامرات غير المحسوبة ومعاقبة المخالفين لشروط التراخيص الفلسطينية وذلك لحماية السوق الفلسطيني من ذاته ومن قرصنة الشركات الاسرائيلية .
- مسودة مشروع نظام تراخيص.
- الحث من أجل اقرار قانون المعاملات الالكترونية.
- اعداد قانون حماية البيانات الفردية والشخصية.
- اعداد قانون الحق في الحصول على المعلومة .
- وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم للأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية .
- إنجاز قانون البريد في ضوء التوجهات الإستراتيجية للبريد الفلسطيني وبما ينظم عمل مزودي الخدمات البريدية.

2. مراجعة التعليمات التنظيمية الحالية وتحديد وإعداد أي تعليمات جديدة ضرورية وذلك من خلال:
   - مراجعة، تعديل واستحداث تعليمات فض المنازعات بين المرخص لهم .
   - مراجعة الإجراءات التي تتعلق بالتعامل مع الشركات والجهات ذات العلاقة.
3. الحث والعمل على اصدار وتعديل وتطوير التشريعات ذات العلاقة باختصاص وزارة الاتصالات والمتشابكة بقطاعات اخرى لتتلاءم مع التطور السريع للقطاع والمساهمة في حل القضايا المجتمعية على سبيل المثال:
   - قانون تشجيع الاستثمار.
   - مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني.
   - مشروع قوانين الملكية الفكرية.
   - اعداد قانون المبادلات والتجارة الالكترونية وقانون الانترنت والمعلوماتية.
   - اعتماد جهات التوثيق الالكتروني.
   - .... الخ

الهدف الثالث:

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

السياسة (3.1)

الاستمرار في عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير بيئة تعزز المنافسة والاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي يقدمها القطاع وذلك من خلال :

1. تحديث تعليمات وأسعار الربط البيني لحين اعتماد اسعار الربط المبنية على اساس حساب التكلفة حسب نظام BU-LRIC .
2. الاستعداد لمرحلة انتهاء رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية بتاريخ 2016\11\16.
3. رفع العوائق امام الدخول الي اسواق الاتصالات وذلك من خلال:
   - تشجيع جهات جديدة للدخول والاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
   - استحداث نظام التراخيص الموحدة.

- استحداث تعليمات المواصفات والموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات.
- الاستخدام الامثل للوسائل البديلة وغير المستغلة في الاتصالات ونقل المعلومات.
- وضع تعليمات تنظيمية لتعزيز وتشجيع المشاركة في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

4. تعزيز المنافسة الفعالة والمستدامة في قطاع الاتصالات وذلك من خلال:
   - فتح سوق الاتصالات للثابت .
   - استحداث تعليمات تفكيك مكونات الدارة المحلية LLU وتطبيقها.
   - اعداد لوائح تنظيمية لتسعير خدمات الجمله والتجزئة.
   - تعزيز وتمكين حرية المستخدم باختيار مزود الخدمة وتطبيق مشروع قابلية نقل أرقام النقال وإدارة سجل الأرقام الوطني.
   - اصدار رخصة خاصة بشركه جوال مفصولة عن رخصة بالتل.
   - وضع تعليمات واضحة لتطبيق الفصل المحاسبي.
5. تعريف أسواق الاتصالات وذلك من خلال:
   - دراسة ومراجعة أسواق الاتصالات.
   - تحديد المشغلين المهيمنين لكافة الخدمات وتنفيذ مخرجاته على المشغل المهيمن.
   - استكمال التدقيق على الشركات المرخصة بتوظيف شركة تدقيق خارجي.
   - بناء قاعدة بيانات ومنظومة متكاملة لمؤشرات الاداء.
6. ضمان المساواة والشفافية في التعامل في الأمور التنظيمية لجميع المشغلين المرخصين وذلك من خلال:
   - تعزيز الشفافية في عمل الوزارة.
   - تعريف المرخصين بالمسائل التي تهمهم وإيجاد آلية رسمية لمخاطبتهم.
   - مراجعة الإجراءات الخاصة بنشر قرارات الوزارة والإعلان عنها.
   - الاستمرار بعمل الاستشارات العامة.
7. الحث على استكمال إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات .
8. اصدار تعليمات تضمن توسعة البنية التحتية لتشمل كافة المناطق لضمان وصول كافة الخدمات .
9. العمل مع المؤسسات المعنية لتخصيص الرقم المجاني لاتصالات الطوارئ (911 او 112) كرقم موحد لخدمات الطوارئ للتسهيل على المواطنين.

10. اعداد واستحداث خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية اللازمة ولوائح احتساب عوائد استخدام الارقام.

السياسة (3.2)

ضمان توفير خدمات الانترنت النطاق العريض ذو السرعات العالية في كافة المحافظات وخاصة النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار بجودة عالية وبأسعار مناسبة وذلك من خلال :

1. تبني الحكومة للمشروع الوطني لمد قنوات (انابيب) فارغة DUCTS عند شق او اعادة تأهيل الطرقات والشوارع ومد خطوط المياه والكهرباء والصرف الصحي لاستخدامها لمد شبكات الالياف الضوئية مستقبلا وذلك من خلال:
   - وضع وثيقة سياسات النطاق العريض ،
   - استصدار قرار او قانون او تعليمات من مجلس الوزراء بهذا الخصوص.
   - برم مذكرات تفاهم مع البلديات والمجالس البلدية والقروية لمد قنوات(انابيب) فارغة DUCTS في الشوارع والطرقات المنوي تأهيلها لخدمات بلدية.
   - برم مذكرة تفاهم مع وزارت الاشغال العامة والحكم المحلي والمواصلات والمؤسسات ذات العلاقة بهذا الخصوص.
2. الاستفادة من الوسائل البديلة في إيصال الخدمة للمناطق النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار.
3. دراسة امكانية تمكين وتحفيز استخدام خدمات الاتصالات اللاسلكية عريضة النطاق من قبل مشغلي ومزودي خدمات الاتصالات النقالة لمشتركيهم فقط للتعويض عن خدمات الجيل الثالث بتقنية Wi-Fi.
4. تشجيع شركة الاتصالات الفلسطينية وشركات النطاق العريض على الاستثمار في شبكات الالياف الضوئية.
5. دراسة امكانية منح رخص لتقديم خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.
6. تسهيل شروط النفاذ بما يتناسب والقدرة الشرائية لخدمات الانترنت عريض النطاق.
7. تشجيع استخدام او الربط مع نقاط تبادل الانترنت المحلية مما يؤدى إلى خفض التكلفة وزيادة مراكز البيانات اللازمة لعمليات استضافة المواقع والحوسبة السحابية.
8. متابعة الخارجين على القانون وحماية الشركات المرخصة والتدقيق في مدى التزام المرخصين لشروط وأحكام الرخصة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين وفقا للتشريعات النافذة.

9. تحفيز الشركات المقدمة لخدمات النطاق العريض لإنشاء بنى تحتية واسعة الانتشار.

السياسة (3.3)

زيادة الوعي العام فيما يتعلق بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وحماية مصالح المستفيدين وتأكيد حقهم بخدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة وذلك من خلال :

1. إصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بحماية المستهلك ومراقبة وتنفيذ التعليمات التنظيمية.
2. تحيين اليات وتعليمات معالجة وحل شكاوي المستفيدين واليات التعاطي والتعامل معها .
3. تعريف المستفيدين بالمسائل التي تهمهم وإيجاد آلية رسمية لمخاطبتهم.
4. استحداث الإطار التنظيمي لمراقبة جودة الخدمات ونشر الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بجودة الخدمة بصورة واضحة ومفهومة دورية نصف سنوية وسنوية
5. زيادة التوعية لدى المواطن المستخدم للاتصالات ولتكنولوجيا المعلومات والانترنت وتوفير الحماية له وذلك من خلال:
   - اعداد وتنفيذ حملات التوعية العامة بين الفئات المستهدفة وإصدار ونشر الأدلة الاسترشادية لتعزيز معرفة المستهلكين بحقوقهم والخدمات المقدمة لهم، والخيارات والأسعار المتاحة.
   - تشجيع مزودي الخدمات وشركات المحمول على تبنى حملات رفع الوعى وإتاحة آليات الحماية.
   - العمل على زيادة الوعي لدى المستهلك حول دور الوزارة في تنظيم القطاع.
   - توعية مستخدمين الحاسوب بان ما يتم حذفه من الاجهزة الالكترونية سواء الحاسوب او الهاتف النقال لا يحذف نهائيا ويمكن استرجاعه عن طريق برامج خاصة.
   - اعداد التشريعات اللازمة من اجل توفير الحماية والخصوصية للأسرة على الإنترنت.
6. تعزيز وعي القطاعات المختلفة من أفراد وشركات قطاع خاص ومؤسسات قطاع عام بالخدمات البريدية وأهميتها في تسهيل الجوانب المختلفة المرتبطة بهذه القطاعات ودور البريد الفلسطيني في تقديمها وذلك من خلال :

- القيام بنشاطات توعوية مختلفة للمواطنين حول البريد وأهميته في تسهيل شؤون حياتهم اليومية.
- توفير المعلومات المتعلقة بإجراءات وتكاليف الخدمات البريدية.

السياسة (3.4)

تعزيز الاندماج بين قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات الاتصالات المندمجة المبنية على بروتوكول الانترنت وذلك من خلال :

1. تهيئه بيئة تنظيمية قادرة على تطبيق أشكال مختلفة من تجزئة السيل الرقمي (Unbundling Bit-stream Access) وصولاً لتقديم خدمات triple play.
2. تشجيع استخدام الحوسبة السحابية وذلك من خلال:
   - وضع سياسة وتشريعات وتعليمات تنظيمية للحوسبة السحابية.
3. تطبيق مشروع الاتصالات الموحدة Unified communication.
4. تطبيق احدث التقنيات والتكنولوجيات بالتحول للنسخة السادسة من بروتوكول الانترنت IPV6 و web 2.0.

الهدف الرابع:

جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

السياسة (4.1)

التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله لجسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء مجتمع معلومات وتعزيز المواطنة الرقمية لخدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني وذلك من خلال :

1. وضع سياسات :

- سياسة وطنية من أجل محو الأمية الإلكترونية والمواطنة الرقمية .
- سياسة نشر وإتاحة البيانات.

2. رفع نسبة انتشار الهاتف الثابت والنقال والانترنت والحاسوب في المنازل وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية وذلك من خلال:
   - اسعار مناسبة للخدمات المقدمه تتلاءم ومعدل الدخل في فلسطين.
   - مبادرة حاسوب لكل بيت .
3. ترويج مفهوم مجتمع المعلومات الفلسطيني والعمل على زيادة وعي المواطن الفلسطيني ليكون عنصراً فاعلاً في بناء مجتمع المعلومات الفلسطيني وذلك من خلال:
   - تعزيز المواطنة الرقمية بإتاحة المعلومات والبيانات للجميع طبقا لمعايير تمتاز بالشفافية.
4. التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله وكافة المستويات وذلك من خلال:
   - ربط جميع المدارس والمؤسسات التعليمية بالإنترنت فائق السرعة.
   - العمل مع الجهات المعنية لتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات الاكاديمية والمدارس لتتناسب مع احتياجات السوق.
   - انشاء مراكز ونوادي تكنولوجيه في المدارس التابعه لوزارة التربية والتعليم واستغلالها بأوقات الدوام لخدمة الطلبه وأيام العطل الرسمية وبعد ساعات الدوام الرسمي لتدريب المواطنين ومحو الامية الرقمية.
   - نشر للمحتوى الالكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية على كافة المستويات.
5. انشاء مناطق حرة وحدائق تكنولوجية وزيادة عدد حاضنات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
6. تعزيز دور المرأة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وفرص عملها ورفع إنتاجيتها وكفاءتها ومساهمتها في المجتمع وذلك من خلال:
   - العمل من المنزل او العمل عن بعد في مجالات التصميم والتحليل والبرمجة.
   - الاستفادة من العنصر النسائي في التوعية بالتعاملات الإلكترونية.
   - تخصيص وظائف للمرأة في مراكز الاتصال.
   - تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة من خلال اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات.
7. الارتقاء بأفراد المجتمع وخاصة الشباب بتمكينهم من امتلاك الأدوات وتنمية مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يستطيعون من خلالها خوض غمار مجتمع المعرفي وذلك من خلال:

- تشجيع ونشر تطبيقات التوقيع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية لتقديم خدمات بين المؤسسات الحكومية وبعضها وبين الحكومة والمستهلك والقطاع الخاص.
- انشاء نوادي تكنولوجية وإتاحة أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لجميع فئات المجتمع من المواطنين وخاصة تمكين الفئات ذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن وخدمة المناطق المهمشة والنائية .
- إدماج ذوى الاحتياجات الخاصة بمجتمع المعرفة.

السياسة (4.2)

استكمال ربط المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات على الشبكة الحكومية (VPN) وذلك من خلال:

- استكمال ربط المؤسسات الحكومية المركزية وفروعها.
- استكمال ربط الجامعات والكليات والمعاهد.
- استكمال ربط المدارس والمراكز التعليمية.
- البدء بربط المستشفيات الحكومية والخاصة.
- الربط لاسلكي لمواقع لا يمكن ربطها بالشبكة الحكومية.

السياسة (4.3)

دعم وتعزيز صناعة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي وبلغات مختلفة وتشجيع استخدام اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصري وذلك من خلال :

1. تعزيز مكانة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي واللغة العربية وذلك من خلال:
   - وضع سياسة وخطة للارتقاء بالمحتوى الرقمي الفلسطيني العربي.
   - تحديد آليات ضبط ومدى حرية صناعة المحتوى ونشرها.
   - تحديد مقومات المحتوى المطلوب (الأهداف – الأدوات – الإمكانيات).
   - تحديد المرجعيات اللغوية والثقافية والأخلاقية للمحتوى.
   - العمل على بناء العنصر البشري القادر على إنجاز صناعة المحتوى.
   - تحديد المعايير ومؤشرات القياس المعتمدة في بناء المحتوى.
   - تعزيز ثقافة الشراء الإلكتروني لأي محتوى رقمي.
2. العمل على شراكة عربية فى بناء المحتوى الرقمى العربى وتسويقه من خلال نظم مشاركة فى العائد.

3. تحفيز مزودي الخدمات للانتقال الى انشاء مراكز بيانات متقدمة وتشجيع المحتوى المحلي .
4. وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصرى وذلك من خلال:
   - وضع نظام متطور لتسجيل نطاقات الانترنت.
   - تسجيل النطاقات باللغة العربية . فلسطين.

الهدف الخامس:

خدمات حكومية متطورة مقدمة للمواطنين بشكل سهل سريع وآمن.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسة التالية:

السياسة (5.1)

استكمال مشروع الحكومة الالكترونية ونشر مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها في القطاع الحكومي وذلك من خلال:

1. مراجعة وثيقة سياسة الحكومة الالكترونية وخارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الالكترونية.
2. ورقة شروط مرجعية لحوكمة النافذة الواحدة لتحديد أولوية تنفيذ الخدمات الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.
3. استكمال مشروع حصر الخدمات الحكومية.
4. تحويل مركز الحاسوب الحكومي الى مركز البيانات الحكومي وذلك من خلال:
   - تطوير انظمة التشغيل الحالية وبناء انظمة جديدة تعمل على مبدأ التكنولوجيا الافتراضية.
   - العمل على ايجاد خوادم للنسخ الاحتياطي لجميع المؤسسات داخل مبنى وزارة الاتصالات بشكل متزامن مع تخزينها في كل مؤسسة.
   - العمل على ايجاد خوادم خارج اراضي الدولة لعمل نسخ احتياطي يومي او اسبوعي.
5. انشاء بوابة للحكومة الالكترونية وتقديم العديد من الخدمات الحكومية الكترونيا.
6. تفعيل قرار تشكيل اللجنة الوزارية للإشراف على الحكومة الإلكترونية.
7. تطبيق المبادرات الوطنية الالكترونية بأشراف والتنسيق مع ادارة مشروع الحكومة الالكترونية.
8. مراجعة واستكمال مشروع زنار .
9. استكمال مشروع الترميز البريدي.
10. انشاء مركز طوارئ الحاسوب وفريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب وذلك من خلال:

- إعداد السياسات اللازمة لمركز طوارئ امن المعلومات.
- تشكيل وإعداد وتفعيل ما يعرف بفريق الاستجابة لطوارئ أمن المعلومات PALCERT .

11. الاستمرار بإيجاد الآليات اللازمة لضمان أمن المعلومات وذلك من خلال:

- وضع سياسة واليات إدارة الهوية الرقمية الضرورة لحماية المعاملات الإلكترونية وهي جزء من الامن السيبراني.
- إعداد وتمكين الكوادر في القطاعين العام والخاص والبلديات في مجال أمن المعلومات ومجال التوافقية والتبادل البيني.
- العمل على ايجاد الشبكة الآمنة للحكومة الالكترونية.
- التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة جرائم الفضاء الالكتروني وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وضع وتنفيذ خطط وحملات توعية مجتمعية بالقرصنة وأهمية الامن السيبيري.
- التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية ذات الصلة لتبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية.
- تفعيل الفريق الوطني لأمن المعلومات واللجان المنبثقة عنه .

12. حماية المعلومات والأمن الاستراتيجي و/أو القومي وذلك من خلال :

- وضع سياسات البرامج ذات المصادر المفتوحة.
- ابرام مذكرات تفاهم مع عدد من شركات البرمجيات مفتوحة المصدر (Open Source)، وذلك بهدف إدخال برمجياتها إلى فلسطين.
- تشجيع استخدام انظمة وبرامج المصدر المفتوح لكسر احتكار البرمجيات المنغلقة.
- التوعية والتدريب للبرمجيات المفتوحة المصدر مع تعديل تشريعى لضمان تكافؤ الفرص بين تلك البرمجيات والبرمجيات المنغلقة.

الهدف السادس:

اقتصاد وطني فلسطيني قوي مبني على المعرفة .

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسة التالية:

السياسة (6.1)

زيادة مشاركة القطاع في الناتج المحلي والقومي الاجمالي والعمل على تنمية الاقتصاد المعرفي الوطني وإيجاد مصدر دخل جديد للخزينة العامة وذلك من خلال :

1. تشجيع تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومراكز الاتصال الدولية وذلك من خلال:
   - خلق مكان لفلسطين في مجال التعهيد التي تعتمد على IT-enabled BOP على الخارطة العالمية وفتح اسواق عالميه وإقليمية.
   - التعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية لوضع استراتيجية تصدير والخاصة بالخدمات.
   - ودراسة امكانية فتح مركز اتصال لتقديم خدمات اقليمية ودولية
   - العمل على تضمين صناعة مراكز الاتصال في قانون تشجيع الاستثمار
   - الاستعانة ببرامج التدريب المعتمدة عالميا والمتخصصة بصناعة مراكز الاتصال والضرورية لبناء القدرات المحلية.
   - تعزيز الملكية الفكرية وإقرار التشريعات اللازمة.
2. تطوير بيئة الاستثمار في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على الابداع والابتكار الوطني والريادة لإنشاء شركات تصنيع لمنتجات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال:
   - تشجيع ودعم البحث والابتكار والتطوير والمشاريع الريادة.
   - تخصيص نسبة معقولة من موازنة الحكومة لهذا الغرض.
   - مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية والعمل على نقل التكنولوجيا وتشجيع الشراكة في مشاريع الأبحاث العلمية مع المؤسسات الأكاديمية والمشاريع الريادية.
   - وضع سياسة وإستراتيجية وطنية للبحث والتطوير العلمي الخاص بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
3. زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية للدفع بوتيرة الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال:
   - تطبيق سيادة القانون وتنفيذ خطة الإصلاح ومحاربة الفساد.
   - وضع السياسات اللازمة لتدارك مواطن القصور والخلل في السوق والحفاظ على المنافسة النزيهة بما يخدم الأولويات الوطنية.
   - دراسة وتحليل سوق تكنولوجيا المعلومات .
   - تفعيل العمل بقواعد السوق الحر المقرّة فلسطينياً بموجب القانون الأساسي.

- العمل على اقامة منطقة صناعية واقتصادية حرة خاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- زيادة عدد الوظائف بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإسهام في تخفيض نسبة البطالة، وتوفير فرص عمل للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.
- زيادة نسبة العاملين عن بعد في هذا القطاع لخلق فرص عمل جديدة بنسبة 1% من اجمالي العاملين بالقطاع.

4. تشجيع التجارة الالكترونية ونظام الدفع الالكتروني وذلك من خلال:
   - تامين العمليات البنكية والدفع الالكتروني على الإنترنت وعلى الهاتف النقال .
   - تطبيق وتحفيز مبادرات التجارة الإلكترونية.
   - تدشين بوابات ومواقع الكترونية للتجارة الفلسطينية .
   - إيجاد البنية التحتية اللازمة لدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية وحماية الهوية الرقمية بمشاركة القطاع الخاص.
5. دعم الحكومة للشركات المحلية بإعطائها الاولوية في التعاقد من قبل الحكومة ومن ثم للشركات الأجنبية بوجود شريك محلي فلسطيني واعتماد المواصفات الفلسطينية لقطاع التكنولوجيا في العطاءات والمناقصات .
6. اصدار وتعميم والمشاركة بوضع عدد من السياسات والاستراتيجيات من أهمها
   - السياسة العامة للقطاع.
   - الإستراتيجية الوطنية للقطاع.
   - استراتيجية تصدير الخدمات.
   - إستراتيجية البحث والتطوير.
   - الإستراتيجية الخاصة بأمن وحماية المعلومات.
   - تحديث الإستراتيجية الوطنية للحكومة الالكترونية.
   - الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية.
   - الاستراتيجية التجارية للبريد.
   - استراتيجية التحول للاقتصاد المعرفي.

الهدف السابع:

السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

السياسة (7.1)

تعزيز السيطرة على الطيف الترددي والمدى الرقمي والنفاذ الدولي المباشر وذلك من خلال :

1. تبني وتطبيق نظام متطور لإدارة طيف الترددات الراديوية وذلك من خلال:
   - تبني مبدأ الحيادية التكنولوجية.
   - وضع الجدول وطني لتوزيع الترددات.
   - وضع خطة وطنية للطيف الترددي الراديوي.
   - خطة لإعادة استخدام الترددات.
   - مراجعة تسعير عوائد ترخيص الترددات.
   - ايجاد وتفعيل خطط للمراقبة والتفتيش.
   - انشاء نظام بسيط للمراقبة والتحكم بالترددات.
   - التعاون مع سلطة جودة البيئة لمراجعة تعليمات شروط السلامة للتعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية.
2. إعداد السياسة الوطنية ودليل الاجراءات للانتقال للبث الإذاعي والتلفزيوني الرقمي وذلك من خلال:
   - تشكيل لجنة لإعداد السياسة وخطه التحول.
   - التنسيب لمجلس الوزراء لاعتماد السياسة والخطة الخاصة بالتحول.
   - وضع دراسة حول كيفية الاستفادة من النطاق المحرر بعد التحول التام .
3. تفعيل العمل اقليميا ودوليا لممارسة الضغوط على الجانب الاسرائيلي لإعادة حقوق الشعب الفلسطيني في ادارة موارده الطبيعية وطيفه الترددي والمدى الرقمي والنفاذ الدولي المباشر وحقه في بناء شبكات اتصالات حديثة خاصة شبكات النطاق العريض السلكية واللاسلكية ووقف التعديات على هذه الموارد من قبل الشركات الاسرائيلية.
4. طلب لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات الاسرائيلية.
5. تفعيل الاستخدام الدولي للرمز 00970 رمز البوابه الدولية لفلسطين

السياسة (7.2)

تعزيز مكانة فلسطين على المستوى الاقليمي والعالمي وذلك من خلال :

1. العمل على جعل فلسطين نموذجا يحتذى به .
2. المشاركة الفاعلة في نشاطات الجامعة العربية والإتحاد الدولي للاتصالات والإتحاد الدولي للبريد.
3. رفع عضوية فلسطين في الاتحادين الدولي للاتصالات والبريد إلى عضو كامل.
4. العمل على تنويع وزيادة مصادر الدعم وحجم المخصصات اللازمة لدعم وتطوير القطاع.
5. المطالبة بوضع آليات عمل واضحة ومحددة لتنفيذ القرارات السابقة الصادرة بخصوص القطاع عن الاتحادات والهيئات الدولية.
6. التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم تطوير قطاع الاتصالات وتذلل العقبات أمامه وتدعم موقف فلسطين في المنظمات الدولية لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع الاتصالات.
7. تعزيز الجاهزية الالكترونية لفلسطين.

السياسة (7.3)

تعزيز التكنولوجيا خضراء صديقة البيئة استعدادا للتقييم الدولي للتنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبيئة وذلك من خلال :

1. وضع سياسات التكنولوجيا الخضراء
2. توعية وتثقيف المواطنين بأهمية التكنولوجيا الخضراء.
3. استحداث تشريعات للنفايات الالكترونية.
4. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة للتطوير والحفاظ على البيئة.
5. استحداث مواصفات ومقاييس فلسطينية للأجهزة والمعدات التكنولوجية.
6. استخدام تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة.

السياسة (7.4)

تعزيز موقع البريد الفلسطيني كعنوان موثوق محليا ودولياً للمستفيدين والمهتمين بمجال العمل البريدي عبر قيادة التدخلات الوطنية ذات الصلة، وتحسين ظهور رسالة البريد الفلسطيني وأهدافه برامجه وإنشاء والمحافظة على شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية وذلك من خلال :

1. ترويج الخدمات البريدية محلياً على كافة الصعد.
   - ترويج البريد الفلسطيني وخدماته.
   - القيام بنشاطات البيع المباشر مع القطاعين العام والخاص.
2. تعزيز العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والدولية.
   - انشاء وحدة العلاقات الدولية في البريد الفلسطيني.
   - استكمال إنشاء مكتب تبادل البريد الدولي في أريحا.
3. قيادة التدخلات المرتبطة بالعمل البريدي.

الهدف الثامن:

مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

سيتم أنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

السياسة (8.1)

تأهيل المكاتب البريدية من ناحية المواقع والبنى التحتية والأتمتة والتسهيلات الأخرى المرتبطة بتقديم الخدمات بما يتوافق مع طبيعة هذه الخدمات والعلاقات التجارية والشراكات التي تربط البريد الفلسطيني بالقطاعين العام والخاص وذلك من خلال :

- تطوير مباني المكاتب البريدية ودعمها ببنى تحتية كافية وملائمة وتطوير التسهيلات الأخرى المرتبطة بالمكاتب البريدية في ضوء الخدمات المقدمة.
  - دراسة التوزيع والوضع الحاليين للمكاتب البريدية وموزعي البريد القرويين.
  - استكمال تجهيز المكاتب البريدية بالأجهزة المكتبية الأساسية.
  - توفير المركبات والمعدات الإضافية لتسهيل العمليات البريدية.
  - تجهيز المكاتب البريدية باللوحات واليافطات الإرشادية.
  - أتمتة المكاتب البريدية.

السياسة (8.2)

تنمية الإيرادات والسيطرة على النفقات وتحسين العوائد المتأتية على الأصول بما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للبريد الفلسطيني لتجاوز العجز المالي وذلك من خلال :

1. تنمية إيرادات البريد الفلسطيني.
   - رفع حصة البريد الفلسطيني من سوق الخدمات البريدية المُقدمة للشرائح المختلفة.
2. زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام مصادر البريد الفلسطيني وأصوله.
   - تحسين نسبة المصاريف إلى الإيرادات في كل من المكاتب البريدية.
   - تحسين نسبة الإيرادات إلى الأصول في كل من المكاتب البريدية.
   - تحسين توزيع المصروفات على البنود الإدارية والتشغيلية المختلفة.

السياسة (8.3)

إعادة تعريف الخدمات البريدية بما ينسجم مع الاحتياجات المتغيرة للقطاعات المختلفة من أفراد وقطاع خاص وقطاع عام وبما يساهم في زيادة الحصة السوقية للبريد الفلسطيني وذلك من خلال :

1. تطوير جودة الخدمات البريدية المُقدمة حاليا.
   - انشاء النظام المالي .
   - وضع نظام مراقبة وقياس الجودة.
   - إنشاء نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات البريدية.
   - إنشاء والحفاظ على قاعدة بيانات الخدمات المقدمة والزبائن المستفيدين من هذه الخدمات.
   - استهداف الزبائن الرئيسيين من خدمة الرسائل.
   - إعداد دراسة تحليلية للأمن البريدي.
   - وضع آلية تعقب الرسائل إلكترونيا.
   - بناء وتحديث قاعدة بيانات مرتبطة بالمعلومات المتأتية من خدمة الرسائل.
   - إنشاء آلية تواصل فعّالة مع القطاع العام في تقديم خدمة الطرود البريدية.
   - ترويج خدمة الطرود البريدية للقطاع المصرفي.
   - ترويج خدمة الطرود البريدية للقطاع الخاص على أساس التوصيل في اليوم التالي.
2. تقديم خدمات بريدية جديدة.
   - إنشاء آلية مسح سوق الخدمات البريدية.
   - إنشاء لجنة من الخبراء في الطوابع التذكارية والبطاقات البريدية.
   - تخطيط وإصدار الطوابع التذكارية والبطاقات البريدية.

- بناء إسم وعلامة تجاريين للطوابع التذكارية والبطاقات البريدية الصادرة عن البريد الفلسطيني.
- تحديد شركاء البريد الفلسطيني في خدمات البيع بالتجزئة والتعاقد معهم.
- إنجاز التفاهمات مع مؤسسات القطاع العام حول الخدمات الحكومية المقدمة من خلال البريد.
- تقديم خدمة الصراف الآلي للبنوك التجارية من خلال المقار التابعة للبريد الفلسطيني.
- التعاقد مع شركات قطاع خاص عدا شركات الاتصالات والإنترنت في تقديم الخدمات المالية المرتبطة بتسديد الفواتير.
- إنجاز التفاهمات المالية مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة حول دفع المخصصات والمساعدات الحكومية من خلال البريد الفلسطيني.
- إنجاز التفاهمات مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة حول تحصيل الجبايات الحكومية من خلال البريد الفلسطيني.

السياسة (8.4)

العمل على حشد الطاقات والجهود والمساهمة في بناء الشراكات من أجل مراجعة وتطوير السياسات الوطنية والأطر التنظيمية المتعلقة بأعمال البريد في فلسطين وذلك من خلال :

- تطوير العلاقة مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة.
- قيادة لقاءات دورية مع مزودي الخدمات البريدية في فلسطين.
- تنظيم عمل مزودي الخدمات البريدية في السوق الفلسطيني.
- عقد لقاءات دورية مع المستفيدين الرئيسيين من الخدمات البريدية في القطاعين العام والخاص.

7. نماذج بيان سياسة البرامج

سيعمل على تنفيذ سياسات وتدخلات الاستراتيجية 2014-2016 البرامج الخاصة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي كما يلي:

1. برنامج : قطاع الاتصالات:

الغاية من البرنامج (على الأمد البعيد):

سوق اتصالات فعال وحر ومنظم تسود فيه اسس المنافسه السليمة بحلول العام 2020 يجلب الاستثمارات ويضمن توفير خدمات اتصالات بجوده عاليه للمواطن الفلسطيني .

معايير غاية البرنامج:

- تطبيق التشريعات الصادره عن الوزارة والحكومة الفلسطينية.
- الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016
- تطبيق افضل الممارسات العالمية
- تعليمات الوزارة الخاصة بالمنافسة

السياسات التي سيخدم تنفيذها هذا البرنامج:

السياسة 2.1، 3.1، 3.2، 3.3، 3.4، 4.1، 6.1، 7.1، 7.2، 7.3 .

	المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014
1	1. معايير الاتحاد الدولي للاتصالات الخاصة بالإقليم (1) الذي تقع فلسطين ضمنه . 2. خطة التحول للبث التلفزي الرقمي (GE06) والتعديلات التي اقرت عليها في مؤتمر الراديو 2012 والتعديلات المزمع ادخالها في مؤتمر الراديو 2015 .	توفير حيز ترددي في الحزمة الترددية UHF ينحصر في المجال 790-862 MHz لخدمات الجيل الرابع المتنقلة . 80% خلال العام 2016 .	توفير حيز ترددي في الحزمة الترددية UHF ينحصر في المجال 790-862 MHz لخدمات الجيل الرابع المتنقلة . 60% خلال العام 2015 .	توفير حيز ترددي في الحزمة الترددية UHF ينحصر في المجال 790-862 MHz لخدمات الجيلين الثالث والرابع المتنقلة. 30% خلال العام 2014 .
2	1. قانون الاتصالات رقم (3) للعام 1996	وقف الاستخدام غير القانوني والتعديات على الطيف	وقف الاستخدام غير القانوني والتعديات على الطيف	وقف الاستخدام غير القانوني والتعديات على الطيف

	المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014	
	وتعديلاته. 2. نظام تعرفه عوائد وأجور الترددات لعام 2004 وتعديلاته اللاحقة. 3. دليل اجراءات عمل الادارة العامة للترددات والإرسال.	الترددي بنسبة 50% خلال العام 2016 .	الترددي بنسبة 40% خلال العام 2015	الترددي بنسبة 20% خلال العام 2014 .	
3	1. قانون الاتصالات رقم 3 للعام 1996 . 2. اتفاقيات الرخصة . 3. الانظمة الصادرة عن الوزارة بخصوص كل خدمة من الخدمات .	التحقق من التزامات السنوية للمرخصين لشروط الرخصة (المالية والمحاسبية والتنظيمية) بنسبة 100%	التحقق من التزامات السنوية للمرخصين لشروط الرخصة (المالية والمحاسبية والتنظيمية) بنسبة 100%	التحقق من التزامات السنوية للمرخصين لشروط الرخصة (المالية والمحاسبية والتنظيمية) بنسبة 100%	
4	1..وفقا لتعليمات حماية المنافسة الصادره بقرار وزاري في تشرين الاول 2011. 2. قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات رقم 15 للعام 2009		تحديد المشغل المهيمن لسوق الهاتف الثابت و المحمول و مزودي خدمات الانترنت وتحديد الحصة السوقية لكل مشغل بنسبة 100%.	تحديد المشغل المهيمن لسوق الهاتف الثابت والمحمول ومزودي خدمات الانترنت وتحديد الحصة السوقية لكل مشغل بنسبة 50%.	
5	1. يتم العمل على تنفيذ الهدف وفق معايير الاتحاد الدولي للاتصالات من حيث الحياد التكنولوجي والشفافية. 2. يتم العمل على تنفيذ الهدف وفق المعايير منظمة التجارة العالمية.	تحسين البيئة التشريعيه عن طريق انجاز تعديل القوانين والأنظمة التالية، قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، نظام فض النزاعات، نظام التراخيص تعليمات الربط البيني تعليمات خاصة بالترقيم تعليمات بشأن مشاركة البنية النحتية تعليمات بشأن حماية المستهلك وتعليمات بشأن معايير جودة الخدمة بنسبة 100%.	تحسين البيئة التشريعيه عن طريق انجاز تعديل القوانين والأنظمة التالية، قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، نظام فض النزاعات، نظام التراخيص تعليمات الربط البيني تعليمات خاصة بالترقيم تعليمات بشأن مشاركة البنية النحتية تعليمات بشأن حماية المستهلك وتعليمات بشأن معايير جودة الخدمة بنسبة 66%.	تحسين البيئة التشريعيه عن طريق انجاز تعديل القوانين والأنظمة التالية، قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، نظام فض النزاعات، نظام التراخيص تعليمات الربط البيني تعليمات خاصة بالترقيم تعليمات بشأن مشاركة البنية النحتية تعليمات بشأن حماية المستهلك و تعليمات بشأن معايير جودة الخدمة بنسبة 33%.	

2. برنامج : قطاع تكنولوجيا المعلومات:

الغاية من البرنامج (على الأمد البعيد):

تمكين الحكومة وتعزيز القدرات الذاتية على بناء الخدمات الالكترونية بشكل علمي يناسب الوضع الفلسطيني وبوابات الكترونية يتم من خلالها تقديم الخدمات للمواطنين قطاع الاعمال والمؤسسات الحكومية بحلول العام 2017.

معايير غاية البرنامج:

- استراتيجية الحكومة الالكترونية
- خارطة الطريق لإستراتيجية الحكومة الالكترونية
- وثيقة سياسة امن المعلومات
- الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016
- قرار مجلس الوزراء للعام 2005 بخصوص الحكومة الالكترونية
- قرار مجلس الوزراء بتشكيل الاداره العامة للحكومة الالكترونية للعام 2009

السياسات التي سيخدم تنفيذها هذا البرنامج:

السياسة 1.1، 2.1، 3.4، 4.1، 4.2، 4.3، 5.1، 7.2، 7.3، 8.1 .

	المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014
1	1. إستراتيجية الحكومة الالكترونية. 2.خارطة الطريق لإستراتيجية الحكومة الالكترونية 3. تطوير قدرات موظفي القطاع الحكومي 4. وثيقة سياسة امن المعلومات	توفير الناقل الحكومي (المكونات المادية والبرمجية)، وتوفير النافذة الموحدة بوابة الحكومية الالكترونية) لتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم خدماتها بطريقة امنة بنسبة (90%) خلال العام 2014	توفير الناقل الحكومي (المكونات المادية والبرمجية)، وتوفير النافذة الموحدة بوابة الحكومية الالكترونية) لتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم خدماتها بطريقة امنة بنسبة (70%) خلال العام 2015	توفير الناقل الحكومي (المكونات المادية والبرمجية)، وتوفير النافذة الموحدة بوابة الحكومية الالكترونية) لتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم خدماتها بطريقة امنة بنسبة (40%) خلال العام 2014
2	1. حصر لقواعد البيانات الحكومية. 2. وصف الخدمات الحكومية. 3. تسجيل وحصر الخدمات الحكومية.	توفير المواصفات والمقاييس الفنية لتمكين الأنظمة المؤتمتة لتبادل البيانات في المؤسسات والوزارات الحكومية (50 %) خلال العام 2016	توفير المواصفات والمقاييس الفنية لتمكين الأنظمة المؤتمتة لتبادل البيانات في المؤسسات والوزارات الحكومية (30 %) خلال العام 2015	توفير المواصفات والمقاييس الفنية لتمكين الأنظمة المؤتمتة لتبادل البيانات في المؤسسات والوزارات الحكومية (10 %) خلال العام 2014
3	1. الاستعانة بخبراء دوليين 2.معايير الاتحاد الدولي للاتصالات. 3. معايير منظمة التجارة العالمية. 4. الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد 2014-2016.	بيئة تشريعيه وقانونية ملائمة للفضاء السيبراني (اعداد او تحديث القوانين والأنظمة : اعداد قانون حماية البيانات الشخصية قانون الحق في الحصول على المعلومة ووضع الاطار التشريعي الملائم للأمن السيبراني) خلال العام 2016	بيئة تشريعيه وقانونية ملائمة للفضاء السيبراني (اعداد او تحديث القوانين والأنظمة : اعداد قانون حماية البيانات الشخصية قانون الحق في الحصول على المعلومة ووضع الاطار التشريعي الملائم للأمن السيبراني) خلال العام 2015	بيئة تشريعيه وقانونية ملائمة للفضاء السيبراني (اعداد او تحديث القوانين والأنظمة : اعداد قانون حماية البيانات الشخصية قانون الحق في الحصول على المعلومة ووضع الاطار التشريعي الملائم للأمن السيبراني) خلال العام 2014
4	1. استراتيجية الحكومة الالكترونية		اتمتة اعمال الوزارة بنسبة 100% خلال العام 2015	اتمتة اعمال الوزارة بنسبة 50% خلال العام 2014

المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014	
2. وثيقة سياسة امن المعلومات				
1. استراتيجية الحكومة الالكترونية 2. وثيقة سياسة امن المعلومات 3. مركز تدريب متخصص متطور تابع للوزارة	تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية بتوفير جيل مبدع قادر على تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بسرعة وشفافية وآمنة بنسبة 40% خلال العام 2016	تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية بتوفير جيل مبدع قادر على تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بسرعة وشفافية وآمنة بنسبة 30% خلال العام 2015	تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية بتوفير جيل مبدع قادر على تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بسرعة وشفافية وآمنة بنسبة 20% خلال العام 2014	5
1. استراتيجية الحكومة الالكترونية 2. الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016 . 3. وثيقة سياسة امن المعلومات 4.اتفاقية الشبكة الحكومية	توفير اتصالات موحدة (Unified Communication) بين المؤسسات الحكومية (خدمات الصوت VoIP، تبادل ومشاركة الملفات، الفيديو بريد إلكتروني مشاركة ومتابعة التطبيقات ... الخ) بنسبة 50% خلال العام 2016	توفير اتصالات موحدة (Unified Communication) بين المؤسسات الحكومية (خدمات الصوت VoIP، تبادل ومشاركة الملفات، الفيديو بريد إلكتروني مشاركة ومتابعة التطبيقات ... الخ) بنسبة 30% خلال العام 2015	توفير اتصالات موحدة (Unified Communication) بين المؤسسات الحكومية (خدمات الصوت VoIP، تبادل ومشاركة الملفات، الفيديو بريد إلكتروني مشاركة ومتابعة التطبيقات ... الخ) بنسبة 10% خلال العام 2014	6
1.اتفاقية الشبكة الحكومية 2. استراتيجية الحكومة الالكترونية 3.الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016 4. وثيقة سياسة امن المعلومات	ربط المؤسسات الحكومية بالشبكة الحكومية بنسبة 95% خلال العام 2016	ربط المؤسسات الحكومية بالشبكة الحكومية بنسبة 85% خلال العام 2015	ربط المؤسسات الحكومية بالشبكة الحكومية بنسبة 70% خلال العام 2014	7

3. برنامج قطاع البريد:

الغاية من البرنامج (على الأمد البعيد) :

بريد فلسطيني يقدم خدمات بريدية بنسبة 60% من حجم قطاع البريد و نتطلع الى ان نصل الى 80% من حجم هذا القطاع ((بريد المؤسسات الحكومية وخدمات البريد السريع المحلي و الدولي و البريد الدبلوماسي (البريد الخاص بالسفارات و الممثليات و الشخصيات المهمة))) وعقد اتفاقيات لتقديم خدماتهم نيابة عنهم من خلال مكاتبنا المنتشرة في التجمعات السكانية التي لا يوجد مكاتب لهم بها مثل وزارة الاتصالات ووزارة الداخلية وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وشركات قطاع الاتصالات بحلول عام 2017، وتغطية المناطق النائية بالخدمات البريدية لتشمل اضافة 11 مكتب بريد (مكتب لكل محافظة)، وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية العالمية واستكمال تشغيل مكتب التبادل الدولي في مدينة اريحا وذلك بحلول عام 2020 .

معايير غاية البرنامج :

- حسب نظام الاتحاد البريدي العالمي UPU
- الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016
- وهيكلية قطاع البريد ومعيار تصنيف المكاتب البريدية (رئيسي أ، ب، ج)

السياسات التي سيخدم تنفيذها هذا البرنامج:

السياسة 6.1، 7.2، 7.4، 8.1، 8.2، 8.3، 8.4 .

	المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014
1	1-خطة الاتحاد البريدي العالمي UPU. 2-الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016 . 3-ومعيار تصنيف المكاتب البريدية (رئيسي أ، ب، ج)	تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل و الرزم البريدية و الطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية تصنيف (ج) البالغ عددها 48 مكتب بريد موزعة على المحافظات خلال عام 2016 .	تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل و الرزم البريدية و الطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية تصنيف(أ+ب) البالغ عددها 26 مكتب بريد موزعة على المحافظات خلال عام 2015.	تطوير قدرات الخدمات البريدية لتقديم خدمة البريد السريع الداخلي (الرسائل والرزم البريدية والطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية الرئيسية في 11 محافظة والإدارة العامة للبريد خلال عام 2014 .
2	1-معيار الاتحاد البريدي العالمي UPU. 2-الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016 .	تقديم خدمات كل ووزارة الداخلية (استلام طلبات الهويات والجوازات وشهادات ميلاد وتسليمها للمواطن من خلال مكتب البريد) ووزارة العدل (تبليغات المحاكم وشهادة عدم محكوميه) في 3 مكاتب بريدية (ترقوميا وعنبتا ومنطقة الاغوار) نيابة عنهم، وشركات الماء والكهرباء واستخراج وقبض الفواتير خلال عام 2016.	تقديم خدمات كل من وزارة المالية (ضريبة الاملاك و المقبوضات الخاصة بها...) و وزارة الشؤون الاجتماعية (صرف مستحقات اسر الشهداء و الاسرى ومنتفعي الشؤون الاجتماعية)، وشركات الانترنت (استقبال طلبات الاشتراك واستخراج الفواتير و قبضها الكترونيا) في 3 مكاتب بريدية (ترقوميا و عنبتا و منطقة الاغوار) خلال عام 2015.	تقديم خدمات كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (تراخيص المحطات الاذاعية والمتلفزة وتراخيص شركات البريد وتراخيص شركات الاتصالات والانترنت) ووزارة المواصلات (تجديد الرخص السائقين ورخص المركبات.) واستخراج وتحصيل فواتير شركات الاتصالات (الثابتة وجوال والوطنية) في 3 مكاتب بريدية (ترقوميا عنبتا ومنطقة الاغوار) خلال عام 2014.
3	1-الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016 . 2- معيار الاتحاد البريدي العالمي UPU. 3-هيكلية قطاع البريد.	تفعيل خدمتي (البريد الدبلوماسي و خدمة من الباب للباب) في مدينتي رام الله والبيرة والخدمات المساندة (البطاقات البريدية) في جميع المكاتب البريدية البالغة 85 مكتب بريد خلال عام 2016.	تقديم خدمات البريد السريع الدولي (الدول التابعة للاتحاد البريدي العالمي) وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية في 173 دولة من خلال التبادل المباشر بشكل يومي خلال عام 2015	تقديم خدمات البريد السريع على المستوى الدولي (العربي) وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية العربية في 23 دولة عربية من خلال التبادل المباشر بشكل يومي خلال عام 2014

4. البرنامج الاداري:

الغاية من البرنامج (على الأمد البعيد):

انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومسائلة وحديثة تعمل بحلول نهاية 2017

معايير غاية البرنامج:

- قانون الخدمة المدنية
- النظام المالي والقوانين ذات الصلة
- الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وللبريد 2014-2016

السياسات التي سيخدم تنفيذها هذا البرنامج :

السياسة 1.1، 7.2 .

المعايير	اهداف البرنامج للعام 2016	اهداف البرنامج للعام 2015	اهداف البرنامج للعام 2014	
1.قانون الخدمة المدنية، 2.النظام المالي القوانين ذات الصلة	ادارة الوزارة تعمل وفقا للإجراءات	ادارة الوزارة تعمل وفقا للإجراءات	ادارة الوزارة تعمل وفقا للإجراءات	1

8. توزيع الموارد

لتحقيق اهداف وطموحات القطاع من خلال هذه الاستراتيجية فلا بد من توفير الموارد المالية اللازمة والكفيلة بتحقيق هذه الاهداف والاستغلال الامثل للموارد والإمكانيات وبالخبرات بالإضافة الى تعزيز وتأكيد الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والغير حكومية والمؤسسات الاكاديمية وتوزيع الادوار والمسؤوليات لكل طرف.

لقد تم تقسيم القطاع الى اربعة برامج رئيسية وهي الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات البريد والإداري وكل برنامج سيعمل على تنفيذ ما يخصه من الاهداف الاستراتيجية والسياسات وذلك من خلال الموازنات التطويرية المخصصة والمبالغ المطلوبة لتحقيق الاهداف كما هو موضع ومفصل بالإستراتيجية ضمن جداول البرامج والملاحق "ج" ، "د" .

9. متابعة وتقييم الإستراتيجية القطاعية:

القيم المؤسسية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- المهنية: تطبيق الممارسات المهنية الفضلة في العمل وتغليب الموضوعية والاعتماد على الأسس العلمية لاتخاذ القرار وضمان التطور المهني للموظفين حسب الكفاءة والجهد والمؤسسية في العمل.
- بيئة عمل ايجابية: بيئة عمل تتسم بقنوات اتصال مفتوحة والعمل بروح الفريق الواحد والاحترام المتبادل.
- التميز: التميز في اللأداء ونوعية الخدمة المقدمة والسعي نحو التطور المستمر والالتزام لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق المصلحة العامة.
- الشفافية: بساطة ووضوح كافة الاجراءات والعمليات وتوافرها حسب الأصول والنزاهة في تطبيقها.
- الإبداع: التفكير الإيجابي الخلاق والبعيد عن البيروقراطية وفتح المجال للحوار ومكافأة التطوير والمبادرة.

المتابعة والتقييم:

تتم عملية المتابعة في الفترة التي يتم فيها التنفيذ والإدارة بهدف التأكد من حالة التنفيذ. أما عملية التقييم فهي عملية الحكم على ما تم إنجازه وتحديدا الحكم على ما تم تنفيذه وبالتالي فان عملية التقييم يجب أن تتم قبل وخلال وبعد التنفيذ وتختلف عن عملية المتابعة المبنية على الملاحظة وتدوينها على شكل تقرير.

أن الهدف من عملية المتابعة والتقييم وهي جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتقييمات التي تصدر في هذه الفترة وبالتالي التقليل من احتمال إمكانية الفشل بالتنفيذ والإدارة أو المخاطرة

بذلك ومن ثم اتخاذ إجراء التصحيح والتحسين وتعديل والتطوير عند الحاجة لذلك وتشتمل العمليه على تقييم ومتابعة الأفراد والآليات والنتائج.

يتم تنفيذ عملية المتابعة والتقييم بشكل منتظم بهدف متابعة التقدم في التنفيذ والإدارة، وبالتالي يكون لها تأثيرا ايجابيا في النجاح علما بان النجاح مرتبط بالانجاز والتفوق المزعوم تحقيقيه من خلال المصادر التمويلية المرصودة له، ويجب الاخذ بعين الاعتبار التطور السياسي والأمني بالإضافة لتأثر الانجاز والتقدم في تنفيذ أهداف الإستراتيجية بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي ومستوى الموازنات المخصصة والانقسام وغياب المجلس التشريعي وغيرها .

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتطوير نظام متابعة ومراقبة وتقييم يستند على الأهداف الاستراتيجية ومجموعة المؤشرات المتفق عليها. وقد بدأ العمل في هذا المجال بعناية حيث تم اقترح مجموعات من المؤشرات لكل الاهداف لملاحظة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية. وتغطي هذه المؤشرات العديد من المجالات. وقد حددت الوزارة مؤشرات قياس اهداف الخطة الإستراتيجية وفقا لمنهجية SMART حيث كانت مؤشرات القياس المستخدمة محددة بشكل واضح وقابلة لمقياس والتحقيق ضمن إطار زمني محدد. ان قاعدة البيانات لمعظم هذه المؤشرات المقترحة غير متوفرة وتم تديرها وبعض هذه المؤشرات غير مقدرة وتتطلب تحديثاً لنتمكن من الاعتماد عليها وبعضها من جهاز الاحصاء المركزي.

إن نظام المتابعة والتقييم يتم القيام به على مستويات مختلفة بدءاً بالجهة التي تقوم بالتنفيذ المباشر والجهة التي تشكل مظلة أو تلك التي تتبع لها الجهة المنفذة بالإضافة إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والجهة المانحة. ان ايجاد **نظام المتابعة والتقييم ضروري كما هو موضح ادناه:**

- تزويد التغذية الراجعة بشكل مستمر من اجل الوصول الى تحقيق الهداف.
- استخدام الموارد المتاحة والزمن اللازم للانجاز كمتطلبات اساسية لمؤشرات المتابعة والتقييم.
- ادراك المشاكل الاساسيه في مرحلة مبكرة واقتراح الحلول الممكنة لها والوقوف بالمرصاد لقنوات الفساد وروادة.
- متابعة فعالية التنفيذ لجميع الفئات المستهدفة.
- متابعة ما اذا كانت جميع عناصر المنفذ تم تنفيذها بشكل فعال واقتراح بعض التحسينات عليها.
- تقييم الحد الذي استطاع أن يصل اليه المنفذ في إنجاز اهدافه العامة.
- دمج المنتفعين من المنفذ والعمل على زيادة الوعي لديهم ومشاركتهم في التصميم والتنفيذ مما له اثر على تحقيق الاهداف ويشجع على استمرارية العمل.
- التعرف على كفاءة العاملين والمنفذين وفاعليتهم وتطويرهم ودعمهم وتحفيزهم وتكريمهم.

اليات وادوات المتابعة والتقييم:

- تشكيل لجان متابعة وتقييم من موظفين ذوي خبرة وكفاءة في مجالاتهم
- الزيارات الميدانية
- قياس مؤشرات الاداء ومعايير الجودة
- المساءلة
- اللقاء مع شركاء بالتنفيذ وأي جهة لها علاقة
- التقارير الفنية والتقارير المالية الدورية (شهرية، ربعية، نصف سنوية وسنوية) وتقرير المراجعة
- إعلان نتائج التقييم والمتابعة للمعنيين والشفافية والمصداقية في ذلك

الاستهدافات الوطنية التي تسعى الإستراتيجية القطاعية تحقيقها

الهدف الإستراتيجي	المؤشرات	الأساس (2013)	الاستهداف لعام 2016
الهدف الإستراتيجي (1)	المؤشر (1–أ) مركز تدريب متطور بالشراكة مع القطاع الخاص والأكاديمي	0	1
	المؤشر (1–ب) عدد المؤهلين من القطاع العام لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية	20	
الهدف الإستراتيجي (2)	**المؤشر (2–أ) اعتماد جهات التوثيق الالكتروني**	0	
	المؤشر (2–ب) قانون حماية البيانات الفردية والشخصية	0	1
	المؤشر (2–ج) قانون المبادلات والتجارة الالكترونية وقانون الانترنت والمعلوماتية	0	1
	المؤشر (2–د) قانون الحق في الحصول على المعلومة	0	1
	المؤشر (2–هـ) اقرار قانون المعاملات الالكترونية	مسوده	قانون مقر معمول به
	المؤشر (2–و) تعليمات فض المنازعات بين المرخص لهم	تعليمات باتفاقيات الرخص	تعليمات خاصة مستقله عن الرخص
	المؤشر (2–ز) قانون تشجيع الاستثمار	قانون قديم	محدث
الهدف الإستراتيجي (3)	المؤشر (3–أ) خدمات اتصالات جديدة		triple play
	المؤشر (3–ب) الاستخدام الامثل للمصادر البديلة واعتمادها كوسائل متاحة	الكهرباء	
	المؤشر (3–ج) المشاركة في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	0	%50
	المؤشر (3–د) تجزئة مكونات الدارة المحلية LLU	0	1
	المؤشر (3–هـ) اسعار خدمات الاتصالات مبنية على نظام احتساب التكلفة BU–LRIC	%15	%100
	المؤشر (3–و) قابلية نقل أرقام النقال	0	%100
	المؤشر (3–ز) استخدام تقنية Wi–Fi لشبكات المحمول كبديل تقنية WiMax, LTE	0	جوال ، وطنية
	المؤشر (3–ح) اتفاقيات مستوى الخدمات SLA	0	%100
	المؤشر (3–ط) التحول للنسخة السادسة من بروتوكول الانترنت IPV6 و Web 2.0	0	%100
الهدف الإستراتيجي (4)	**المؤشر (4–أ) سياسة وطنية من أجل محو الأمية الإلكترونية**	0	1
	المؤشر (4–ب) سياسة إدارة الهوية الرقمية	0	1
	المؤشر (4–ج) سياسة نشر وإتاحة البيانات	0	1
	المؤشر (4–د) معدل انتشار الهاتف الثابت	%9.9	%12.5

الاستهداف لعام 2016	الأساس (2013)	المؤشرات	الهدف الإستراتيجي
		المؤشر (4-هـ) نسبة انتشار الهاتف النقال	
%50	30.4	**المؤشر (4-و) نسبة انتشار الانترنت في المنازل**	
1	0	**المؤشر (4-ز) حدائق تكنولوجية**	
5	3	**المؤشر (4-ح) حاضنات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**	
%100	0	**المؤشر (4-ط) تسجيل النطاقات باللغة العربية . فلسطين**	
خارطة 2015	خارطة 2013	المؤشر (5-أ) سياسة الحكومة الالكترونية وخارطة الطريق للتنفيذ	الهدف الإستراتيجي (5)
حصر كافة الخدمات الحكومية	0	المؤشر (5-ب) حصر الخدمات الحكومية	
1	0	المؤشر (5-ج) فريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب	
1	0	المؤشر (5-د) بوابة للحكومة الالكترونية	
35	8	المؤشر (5-هـ) عدد الخدمات الحكومية المقدمة الكترونيا	
شبكة الياف ضوئية حكومية	VPN	المؤشر (5-و) الشبكة الآمنة للحكومة الالكترونية	
%100	%10	المؤشر (5-ز) بال سيرت واللجان المنبثقة عنها	
1	0	المؤشر (5-ح) تطبيق المبادرات الوطنية الالكترونية	
بنايات فلسطين مرمزة	المرحلة الاولى	المؤشر (5-ط) مشروع الترميز البريدي	
%9	%5.9	**المؤشر (6-أ) نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الاجمالي**	الهدف الإستراتيجي (6)
	38 مليون دولار 2011	**المؤشر (6-ب) قيمة الصادرات للمعلوماتية والاتصالات**	
1	0	**المؤشر (6-ج) استراتيجية تصدير وخاصة خدمات ICT**	
افرار واعتماد قانون الملكية الفكرية	مسوده قانون	**المؤشر (6-د) اقرار التشريعات اللازمة لحماية الملكية الفكرية**	
%2	0	**المؤشر (6-هـ) تخصيص نسبة معقولة من موازنة الحكومة للبحث والابتكار**	
1	0	**المؤشر (6-و) سياسة وإستراتيجية وطنية البحث والتطوير الخاص بمجالITC**	
1	0	**المؤشر (6-ز) مناطق صناعية واقتصادية حرة خاصة بصناعة ITC**	
8000	5555	**المؤشر (6-ح) عدد الوظائف بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**	
%1	%0.001	**المؤشر (6-ط) نسبه العاملين عن بعد في مجالITC**	
تطبيقات نظام الدفع الالكتروني	0	**المؤشر (6-ي) تامين العمليات البنكية والدفع الالكتروني على الإنترنت وعلى الهاتف النقال**	

الاستهداف لعام 2016	الأساس (2013)	المؤشرات	الهدف الإستراتيجي
1	0	**المؤشر (6-ك) مبادرات التجارة الإلكترونية**	
15	0	**المؤشر (6-ل) بوابات ومواقع الكترونية للتجارة الفلسطينية**	
1	0	**المؤشر (6-م) الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية**	
استراتيجية محدثة	1	**المؤشر (6-ن) تحديث الاستراتيجية التجارية للبريد**	
1	0	**المؤشر (6-س) استراتيجية التحول للاقتصاد المعرفي**	
تحديث للتعليمات والشروط	تعليمات وشروط	المؤشر (7-أ) مراجعة تعليمات شروط السلامة للتعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية	الهدف الإستراتيجي (7)
1	0	المؤشر (7-ب) السياسة الوطنية للانتقال للبث الإذاعي والتلفزيوني الرقمي	
1	0	المؤشر (7-ج) لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات الاسرائيلية	
1	0	المؤشر (7-د) خطة الترقيم الوطنية	
جاهزية 2014	جاهزية 2012	المؤشر(7-هـ) الجاهزية الالكترونية لفلسطين	
1	0	المؤشر (7-و) سياسات التكنولوجيا الخضراء	
1	0	المؤشر (7-ز) تشريعات للنفايات الالكترونية	
ITU, UPU, AL	0	المؤشر (7-ح) استحداث مواصفات ومقاييس فلسطينية للأجهزة والمعدات التكنولوجية	
%50	**0**	**المؤشر (8-أ) خدمة الطرود البريدية للقطاع المصرفي والقطاع الخاص**	الهدف الإستراتيجي (8)
%50	**0**	**المؤشر (8-ب) تقديم خدمة الصراف الآلي للبنوك التجارية من خلال المقار التابعة للبريد**	
	شركات الاتصالات والانترنت	**المؤشر (8-ج) التعاقد مع شركات القطاع الخاص لتقديم خدمات تسديد الفواتير**	
1	**0**	**المؤشر (8-د) تفاهمات مالية مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة حول دفع المخصصات والمساعدات الحكومية**	
1	**0**	**المؤشر (8-هـ) تفاهمات مالية مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة حول تحصيل الجبايات الحكومية من خلال البريد**	

الملاحق

الملحق (أ) **ملخص السياسة -1.1-**

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
القدرة المؤسسية مؤهلة والقدرات البشرية كفؤة ومبدعة	الهدف الاستراتيجي: 1
استكمال بناء القدرة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة	السياسة: 1.1
بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر في عدد من التدخلات لتطوير القدرات ومأسسة العمل وتشجيع البحث والابتكار	الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013 :
ستعمل هذه السياسة على استكمال مأسسة العمل في القطاع من خلال استراتيجيات وخطط عمل لتوفير البيئة الملائمة للعمل وتطوير البنيه التحتية البشرية للمؤسسات بالتركيز على الانشطة التطبيقية والعملية	التوجه المقترح للسياسة:
1. تطوير الهيكل التنظيمي واستقطاب والمحافظة على أفضل الكفاءات المؤهلة 2. بناء القدرة المؤسسية التي لا زالت بحاجة الى تحسين. 3. اعاده تأهيل موظفي القطاع الحكومي وخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الصناعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:
ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

ستعمل بشكل غير مباشر على زيادة فعالية العاملين في القطاع لتنمية وزيادة اهميته في الاقتصاد	الاقتصادية:
سيؤدي الى خلق فرص عمل وزيادة الدخل للعاملين ذو الكفاءة العالية، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الأداء وإيجاد كوادر مدربة ومؤهلة.	الاجتماعية:
ان تحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الاداء سيولد شعور بين المواطنين بالأمان.	الأمنية:
تأثير غير مباشر ضئيل	البيئة:
العاملون بالقطاع الحكومي ، الخاص، والمنظمات الاهلية والغير الحكومية	الفئات المتأثرة بالسياسة:

وزارة الاتصالات، الاكاديمي، والمنظمات الاهلية والغير حكومية	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -2.1-

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
بيئة تشريعية وتنظيمية مهيئة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	الهدف الاستراتيجي: 2
توفير واستحداث وتطوير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة لتطوير القطاع والبنية التحتية الالكترونية اللازمة لضمان مواكبة التطورات العالمية ، تمهيداً للولوج للاقتصاد المعرفي	السياسة: 2.1
تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لثلاثة سياسات في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال خلال الفترة الماضية إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى استمرارية ومتابعة	الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :
تحديث واستكمال الإطار القانوني الناظم للعمل في كافة مجالات القطاع ومراجعة التعلميات التنظيمية والتعاون مع القطاعات ذات العلاقة لوجود مصالح متشابكة في القطاع.	التوجه المقترح للسياسة:
1. عدم ملائمة او قدم في التشريعات والقوانين والأنظمة 2. عدم وجود قوانين وتشريعات لمواكبة التطورات المتسارعة في القطاع 3. ضعف في البيئة التشريعية والتعليمات الناظمة للقطاع	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:
ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☑بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☐تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

ستعمل بشكل غير مباشر على نمو القطاع وتطوره وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني	الاقتصادية:
خلق فرص عمل ، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات بجودة عالية وأسعار معقولة	الاجتماعية:
ان تحسين كفاءة المؤسسات وتطور التشريعات سيولد شعور بين المواطنين بالأمان.	الأمنية:
تأثير غير مباشر ضئيل	البيئة:
العاملون بالقطاع الحكومي والخاص، والمنظمات الاهلية والغير الحكومية والمواطنين	الفئات المتأثرة بالسياسة:
وزارة الاتصالات، المجلس التشريعي، وزارة العدل ،الاقتصاد الوطني، التعليم العالي، العمل، الصحة، الاكاديمي، المنظمات الاهلية والغير حكومية وهيئة تشجيع الاستثمار	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -3.1-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 3	قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة
السياسة: 3.1	الاستمرار في عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير بيئة تعزز المنافسة والاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي يقدمها القطاع
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لسياسات مختلفة، في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، وهي سياسة مستدامة، فبالرغم من تحقيق نجاحات في تنظيم وفتح سوق الاتصالات وتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار إلا ان هذه السياسة تعد من الاولويات المهمة والمستمرة للقطاع لمواكبة التطورات المتسارعة في الاسواق
التوجه المقترح للسياسة:	زيادة عدد الشركات العاملة في القطاع بالاضافه الى توفر سلة خدمات شاملة بجودة عالية وأسعار معقولة مع ضمان المنافسه العادلة وعمل دراسات للأسواق وتتويج جميع هذا بإنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. تقليل العوائق لدخول الاسواق 2. ضمان وجود المنافسة العادلة 3. دراسة وتحليل للأسواق ومواكبة اخر تطورات ثورة الاتصالات 4. الحث على استكمال انشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☐ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	ستعمل بشكل مباشر على نمو القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني
الاجتماعية:	خلق فرص عمل وتحسين كفاءة تقديم الخدمات بجودة عالية وأسعار معقولة لزيادة نسبه التواصل
الأمنية:	ان تحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الاداء سيولد شعور بين المواطنين بالأمان.
البيئة:	تأثير غير مباشر ضئيل
الفئات المتأثرة بالسياسة:	القطاع الخاص والمواطنين

المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الاتصالات، الاكاديمي، المنظمات الاهلية والغير حكومية وهيئه تشجيع الاستثمار

ملخص السياسة -3.2-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 3	قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة
السياسة: 3.2	ضمان توفير خدمات الانترنت النطاق العريض ذو السرعات العالية في جميع المناطق الفلسطينية وخاصة النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار بجودة عالية وبأسعار مناسبة
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة اضافة وتخصيص لسياسة في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الانجازات التي تحققت إلا ان الاستمرار بهذه السياسة هو من الاولويات
التوجه المقترح للسياسة:	انتشار اوسع للخدمات بتحفيز الشركات للوصول للمناطق النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. تعزيز صمود المواطنين ضد سياسة التهجير 2. حق المواطن بالاستخدام الشامل والعادل للخدمات بجودة عالية وأسعار معقولة 3. عدم اعطاء الشركات الاسرائيلية الفرصة لتقديم خدماتها داخل المناطق الفلسطينية
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☐إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☑مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	ستعمل بشكل مباشر على الحد من تغلغل الشركات الاسرائيلية للأسواق الفلسطينية
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمستهدفين وعائلاتهم كما سيساعد في عدم هجرة الفئة المستهدفة لأراضيهم من خلال دعم صمودهم
الأمنية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيولد شعور لدى الفئة المستهدفة بالدعم والأمان مما سينعكس بشكل ايجابي على الوضع الامني للوطن والمواطن.
البيئة:	توفر الخدمات سيحد من الهجرة للمدن وبالتالي تشبث المواطنين بأرضهم الزراعيه المهدده مما يساهم في تحسين حالة البيئة والمحافظة عليها.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنون ، القطاع الخاص

المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الاتصالات، المجلس التشريعي، مجلس الوزراء ،الاقتصاد الوطني، الماليه، الاكاديمي، المنظمات الاهلية والغير حكومية وهيئة تشجيع الاستثمار

ملخص السياسة -3.3-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 3	قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة
السياسة: 3.3	زيادة الوعي العام فيما يتعلق بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وحماية مصالح المستفيدين وتأكيد حقهم بخدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	يتضمن تنفيذ هذه السياسة مجموعة من الأنشطة التي ستسهم بشكل مباشر في تحقيق توعية للعامة بحقوقهم وحماية حقهم بخدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. ضبط ومراقبة جودة الخدمة والأسعار 2. تقليل عدد الشكاوي 3. توفير الحماية والخصوصية للأسر والأفراد
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☑إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☑مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	ستعمل بشكل مباشر على الحد من المنافسة غير العادلة مع الشركات الاسرائيلية وتحسين الاقتصاد
الاجتماعية:	حماية الاسر وتحسين الظروف المعيشية للمستهدفين وعائلاتهم والحفاظ على العادات والأخلاق
الأمنية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيولد شعور لدى الفئة المستهدفة بالدعم والأمان مما سينعكس بشكل ايجابي على الوضع الامني للوطن والمواطن.
البيئة:	تأثير غير مباشر ضئيل
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنون ، القطاع الخاص

المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الاتصالات،الاقتصاد الوطني، الاكاديمي، المنظمات الاهلية والغير حكومية وجمعية حماية المستهلك

ملخص السياسة -3.4-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 3	قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة
السياسة: 3.4	تعزيز الاندماج بين قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات الاتصالات المندمجة المبنية على بوتوكول الانترنت
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة اضافة جديدة بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة او تدخل في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص
التوجه المقترح للسياسة:	ستعمل هذه السياسة على مواكبة التطورات الهائلة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لما فيها من تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض اسعار الخدمات
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. مواكبة التطورات الناتجة عن الثورة الصامتة 2. تخفيض التكلفة 3. فتح سوق جديد لتطبيقات الهاتف المحمول

مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	زيادة الاستثمارات في القطاع الذي يؤدي لزيادة القيمة المضافة للقطاع والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم وخلق فرص عمل
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن

البيئة:	تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -4.1-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 4	جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني
السياسة: 4.1	التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله لجسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء مجتمع معلومات وتعزيز المواطنة الرقمية لخدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني.
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	يتضمن تنفيذ هذه السياسة مجموعة من الأنشطة التي ستسهم بشكل مباشر في محو الاميه الالكترونية الرقمية ورفع نسبه انتشار الخدمات الشاملة وإتاحة ادوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لجميع الفئات للوصول لمجتمع رقمي
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. زيادة نسبة انتشار الخدمات ونسبة المستخدمين 2. الوصول الى مستوى مشرف عالميا في مجال مجتمع المعلومات 3. توفير ادوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكافة شرائح المجتمع
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☑ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	ستعمل بشكل مباشر على رفع مستوى المعرفة وخلق فرص عمل وبالتالي تحسين الاقتصاد الوطني
الاجتماعية:	حماية الاسر وتحسين الظروف المعيشية للمستهدفين وخلق جيل معرفي مواكب للتطورات المتسارعة
الأمنية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيولد شعور لدى الفئة المستهدفة بالدعم والأمان مما سينعكس بشكل ايجابي على الوضع الامني للوطن والمواطن.
البيئة:	تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.

الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنون بكافة شرائحهم، القطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الاتصالات،التعليم، الاكاديمي، المنظمات الاهلية والغير حكومية والمجلس الاعلى للإبداع والتميز

ملخص السياسة -4.2-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 4	جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني
السياسة: 4.2	استكمال ربط المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات على الشبكة الحكومية (VPN)
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة دمج وإضافة وامتداد لعدد من السياسات في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة ما زلنا بحاجة لمواكبة التطورات
التوجه المقترح للسياسة:	انتشار واسع لشبكة الحكومية بالتوازي مع استكمال ربط المؤسسات والجامعات والمدارس بالشبكة الحكومية والأكاديمية
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	انجاح مشروع الحكومة الالكتروني
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

- ☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
- ☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- ☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- ☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- ☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- ☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و◌ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	تقليل النفقات الواقعة على كاهل الحكومة من ربط المؤسسات الحكوميه والاكاديمية والمدارس زيادة الاستثمارات في القطاع الذي يؤدي لزيادة القيمة المضافة للقطاع والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم وخلق فرص عمل

ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن	الأمنية:
تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.	البيئة:
المواطنين والقطاع الخاص	الفئات المتأثرة بالسياسة:
وزارة الاتصالات، الاشغال العامة الحكم المحلى الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية والبلديات	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -4.3-

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني	الهدف الاستراتيجي: 4
دعم وتعزيز صناعة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي وبلغات مختلفة وتشجيع استخدام اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصري	السياسة: 4.3
تعتبر هذه السياسة اضافة وامتداد لسياسة في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة لا بد من الاستمرارية لضمان مواكبة التطورات	الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :
سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة رفع مكانة المحتوى الالكتروني الفلسطيني لينافس اقليميا وعلميا	التوجه المقترح للسياسة:
1. تعزيز مكانة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي واللغة العربية 2. وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصرى 3. العمل على شراكة عربية فى بناء المحتوى الرقمى العربى وتسويقه من خلال نظم مشاركة فى العائد	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:
ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☑ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

زيادة ايرادات وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة	الاقتصادية:
تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم وخلق فرص عمل	الاجتماعية:
ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن	الأمنية:

البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -5.1-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 5	خدمات حكومية متطورة مقدمة للمواطنين بشكل سهل سريع وآمن.
السياسة: 5.1	استكمال مشروع الحكومة الالكترونية ونشر مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها في القطاع الحكومي
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة اضافة وامتداد لسياسة في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة إلا ان هذه السياسة مستمرة وهي من الاولويات
التوجه المقترح للسياسة:	تعزز التكامل الحكومي والترابط الإلكتروني وتحسن الكفاءة التشغيلية لضمان تقديم خدمات إلكترونية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة والموثوقية، بما يرقى إلى تطلعات المتعاملين
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. الوصول إلى مستوى من التميز على طريق تحقيق الريادة في العمل الحكومي والخدمات الحكومية 2. مواصلة مسيرة الإنجاز والنجاح في بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار 3. توفير بنية تحتية موحدة ونظام ربط مركزي ما بين الجهات الحكومية تتيح تبادل المعلومات اللازمة لإتمام المعاملات الحكومية

مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☑إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☑مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و◌ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	إن توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات والخدمات قد يساعد في خفض كلفتها الثابتة على المدى البعيد
الاجتماعية:	تضمن الحكومة الإلكترونية فرصاً متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها من حيث إتاحة المعلومات أو تقديم

الخدمات الفعلية وكذلك يؤثر التحول التكنولوجي على كثير من الجوانب الإنسانية مثل العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية	
المخاطر المحتملة انتهاك مبدأ الخصوصية الفردية وتعرض أمن المعلومات على كافة المستويات	الأمنية:
تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.	البيئة:
المواطنون بكافة شرائحهم، القطاع الخاص والعاملين بالقطاع العام	الفئات المتأثرة بالسياسة:
كافه القطاع الحكومي الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -6.1-

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
اقتصاد وطني فلسطيني قوي مبني على المعرفة	الهدف الاستراتيجي: 6
زيادة مشاركة القطاع في الناتج المحلي والقومي الاجمالي والعمل على تنمية الاقتصاد المعرفي الوطني وإيجاد مصدر دخل جديد للخزينة العامة	السياسة: 6.1
تعتبر هذه السياسة اضافة وامتداد لسياستين في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة إلا ان هذه السياسة مستمرة وهي من الاولويات	الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :
سيتم من خلال هذه السياسة تنفيذ العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع وتنفيذ خطة متكاملة ووضع عدد من السياسات والاستراتيجيات المتخصصة	التوجه المقترح للسياسة:
1. معالجة المشاكل البنيوية والإنتاجية والتكنولوجية ونظام الإنتاج والإدارة الاقتصادية 2. تحسين الإنتاجية والتنافسية 3. تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل حقيقية ودائمة	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:
ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☑إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☑مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

فتح اسواق لتصدير الخدمات وزيادة الاستثمارات بالاعتماد على الابداع والابتكار الوطني لزيادة القيمة المضافة للقطاع والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	الاقتصادية:

تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم	الاجتماعية:
شعور لدى الفئة المستهدفة بالدعم والأمان مما سينعكس ايجابيا على الوضع الامني للوطن والمواطن	الأمنية:
تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.	البيئة:
المواطنون بكافة شرائحهم، القطاع الخاص والعاملين بالقطاع العام	الفئات المتأثرة بالسياسة:
وزارة الاتصالات، المالية، الاقتصاد الوطني، الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -7.1-

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.	الهدف الاستراتيجي: 7
تعزيز السيطرة على الطيف الترددي والمدى الرقمي والنفاذ الدولي المباشر	السياسة: 7.1
تعتبر هذه السياسة امتداد لسياسة في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من عدم نجاح الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة لأسباب سياسية إلا انها من اولويات القطاع	الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :
في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين الذي سبقه عدة قرارات من المنظمات الدولية المختصة بحق فلسطين في السيطرة على مصادرها الطبيعيه والمنافذ الدولية العمل مع المجتمع الدولي للسيطرة على المصادر الطبيعية النادرة والمنافذ الدولية	التوجه المقترح للسياسة:
1. بسط السيطرة على المصادر الطبيعيه النادرة 2. ايقاف توغل وعمل الشركات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:

ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☐مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

زيادة الاستثمارات في القطاع بسبب توفر الترددات الراديوية والمدى الرقمي والمنافذ الدولية الذي يؤدي لزيادة القيمة المضافة للقطاع والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	الاقتصادية:

الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم وخلق فرص عمل
الأمنية:	ان تنفيذ القرارات الدولية سيعزز شعور المواطن ايجابيا بالرضى
البيئة:	تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	القطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام، الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -7.2-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 7	السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.
السياسة: 7.2	تعزيز مكانة فلسطين على المستوى الاقليمي والعالمي
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	تعتبر هذه السياسة امتداد لسياسة في الاستراتيجية السابقة 2011-2013، بالرغم من اعتراف الامم المتحدة بدولة فلسطين وحصول فلسطين على صفه العضو غير كامل العضوية في العديد من منظمات الامم المتحدة
التوجه المقترح للسياسة:	ستعمل هذه السياسة على تنفيذ العديد من التدخلات لرفع عضويه فلسطين لعضويه كاملة وتطبيق جميع القرارات الصادره بحق فلسطين وزيادة التعاون الدولي لدعم القطاع
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. خلق مكان لفلسطين دوليا 2. تطبيق القرارات الدولية والاتفاقيات 3. رفع مستوى عضويه فلسطين في المحافل والمنظمات الدولية 4. زيادة وتنويع الدعم الدولي المادي للقطاع

مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها

☑استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية

☐إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان

☑تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني

☐مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية

☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	زيادة الاستثمارات في القطاع الذي يؤدي لزيادة القيمة المضافة للقطاع والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال زيادة دخلهم وخلق فرص عمل
الأمنية:	ان تنفيذ القرارات الدولية سيعزز شعور المواطن ايجابيا بالرضى
البيئة:	تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	القطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام، الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -7.3-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 7	السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.
السياسة: 7.3	تعزيز التكنولوجيا خضراء صديقة البيئة استعدادا للتقييم الدولي للتنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبيئة
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	لا يوجد هدف استراتيجي او سياسة او تدخل في الاستراتيجية السابق بخصوص التكنولوجيا الخضراء
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة وضع سياسات وتعليمات واليات للحفاظ على البيئة
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. استحداث مواصفات ومقاييس فلسطينية للأجهزة والمعدات التكنولوجية 2. مواكبة التطلعات العالمية للحفاظ على البيئة
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☑ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☐ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☐ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	اثر غير مباشر ضئيل
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين

ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن	الأمنية:
تقليل تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، وتقليل استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.	البيئة:
المواطنين والقطاع الخاص	الفئات المتأثرة بالسياسة:
القطاع العام، سلطة جودة البيئة، الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية	المؤسسات المتأثرة بالسياسة:

ملخص السياسة -7.4-

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	القطاع
السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا.	الهدف الاستراتيجي: 7
تعزيز موقع البريد الفلسطيني كعنوان موثوق محليا وخارجيا للمستفيدين والمهتمين بمجال العمل البريدي، عبر قيادة التدخلات الوطنية ذات الصلة، وتحسين ظهور رسالة البريد الفلسطيني وأهدافه وبرامجه، وإنشاء والمحافظة على شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية	السياسة: 7.4
بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات	الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :
سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة بناء علاقات محلية وإقليمية ودولية بمجال العمل البريدي	التوجه المقترح للسياسة:
1. ترويج الخدمات البريدية محلياً على كافة الصعد. 2. تعزيز العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والدولية. 3. قيادة التدخلات المرتبطة بالعمل البريدي.	الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:
ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة	مجال السياسة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☐ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	زيادة ايرادات البريد وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن
البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام والأكاديمي والمنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -8.1-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 8	مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة
السياسة: 8.1	تأهيل المكاتب البريدية من ناحية المواقع والبنى التحتية والأتمتة والتسهيلات الأخرى المرتبطة بتقديم الخدمات بما يتوافق مع طبيعة هذه الخدمات والعلاقات التجارية والشراكات التي تربط البريد الفلسطيني بالقطاعين العام والخاص
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	تطوير المكاتب البريدية وتجهيزها لتكن قادرة على تقديم كافه الخدمات المنوطة بها بكفاءة وجودة عالية
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	مستوى البنى التحتية المادية للبريد الحالية غير كافية
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	اعتماد البريد كناقل رسمي لكافة فئات المجتمع مما سيزيد الايرادات وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن
البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام، الأكاديمي المنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -8.2-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 8	مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة
السياسة: 8.2	تنمية الإيرادات والسيطرة على النفقات وتحسين العوائد المتأتية على الأصول بما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للبريد الفلسطيني لتجاوز العجز المالي
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة زيادة ايرادات البريد بالتوازي مع تقليل النفقات
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. تنمية الايرادات البريدية 2. زيادة الكفاءة والفاعلية في استخدام مصادر البريد الفلسطيني وأصوله
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☐ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	تقليل النفقات وزيادة ايرادات البريد وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة

الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن
البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الاتصالات، المالية والمنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -8.3-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 8	مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة
السياسة: 8.3	إعادة تعريف الخدمات البريدية بما ينسجم مع الاحتياجات المتغيرة للقطاعات المختلفة من أفراد وقطاع خاص وقطاع عام وبما يساهم في زيادة الحصة السوقية للبريد الفلسطيني
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	مواكبة التطورات العالمية في تقديم خدمات بريدية وتلبية احتياجات المستفيدين من كافه فئات الشعب
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	1. تطوير جودة الخدمات البريدية المُقدمة حاليا. 2. تقديم خدمات بريدية جديدة.
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

☑ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
☑ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و إقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	زيادة ايرادات البريد وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن
البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام والأكاديمي والمنظمات الاهلية والغير حكومية

ملخص السياسة -8.4-

القطاع	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
الهدف الاستراتيجي: 8	مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة
السياسة: 8.4	العمل على حشد الطاقات والجهود والمساهمة في بناء الشراكات من أجل مراجعة وتطوير السياسات الوطنية والأطر التنظيمية المتعلقة بأعمال البريد في فلسطين
الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013 :	بالرغم من عدم وجود هدف استراتيجي او سياسة في الاستراتيجية السابق بهذا الخصوص إلا انها تطرقت بشكل غير مباشر وجزئي في عدد من التدخلات
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة بناء الشراكة مع القطاع العام والخاص والمستفيدين للنهوض بالبريد
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	تطوير العلاقة مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة
مجال السياسة	ضع إشارة في الإطار السياساتي العام ذي الصلة

- ☐ بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها
- ☑ استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- ☐ إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- ☑ تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- ☑ مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- ☐ تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً و ٍاقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة

الاقتصادية:	زيادة ايرادات البريد وبالتالي المساهمة بدعم خزينة الدولة
الاجتماعية:	تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
الأمنية:	ايجاد الرضا لدى المواطنين مما يؤدي الي تعزيز الامن
البيئة:	تأثير ضئيل غير مباشر
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المواطنين والقطاع الخاص
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	القطاع العام والأكاديمي والمنظمات الاهلية والغير حكومية

الملحق (ب) **توزيع المسؤوليات**

الهدف الأول القدرة المؤسسية مؤهلة والقدرات البشرية كفؤة ومبدعة.

السياسة 1.1: استكمال بناء القدرة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وتحسين إجراءات وسياسات التعيين والاحتفاظ بالموظفين والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاداري	تطوير الهيكل التنظيمي	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
الإداري الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والبريد	بناء القدرة المؤسسية للوزارة		
تكنولوجيا المعلومات	انشاء مركز تدريب متخصص تابع لوزارة الاتصالات		
ادارة وتخطيط وتطوير الموارد البشرية العاملة في الخدمة المدنية	تطوير الهيكل التنظيمي وتنميه القدرات	ديوان الموظفين العام	**المؤسسات الحكومية الأخرى**

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
		مؤسسات القطاع الأهلي
دعم لوجستي	تطوير القدرات الداخلية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض النشاطات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثاني : بيئة تشريعية وتنظيمية مهيئة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

السياسة 2.1: توفير واستحداث وتطوير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة لتطوير القطاع والبنية التحتية الالكترونية اللازمة لضمان مواكبة التطورات العالمية ، تمهيداً للولوج للاقتصاد المعرفي

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات والبريد	اعداد مسودات القوانين والتعليمات والانظمة الخاصه بالقطاع	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
التنمية الصناعية والتجارية	اعداد مسودات القوانين والانظمة الخاصه بالتجارة الالكترونية	وزاره الاقتصاد الوطني	**المؤسسات الحكومية الأخرى**
تشجيع الاستثمار	تعديل قانون تشجيع الاستثمار ليتلائم مع التطورات العالمية	هيئة تشجيع الاستثمار	

2. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
توفير البيئة المواتية	دعم، مساندة واستشارات	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
توفير البيئة المواتية	دعم، مساندة واستشارات	**مؤسسات القطاع الأهلي**
توفير البيئة المواتية	دعم، مساندة واستشارات	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
توفير البيئة المواتية	دعم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثالث: قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.

السياسة 3.1: الاستمرار في عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير بيئة تعزز المنافسة والاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي يقدمها القطاع

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات	اعداد وتنفيذ المشاريع والنشاطات	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
			المؤسسات الحكومية الأخرى

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
توفير الحوافز والضمانات	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة الاستشارية والدراسات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثالث: قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.

السياسة 3.2: ضمان توفير خدمات الانترنت النطاق العريض ذو السرعات العالية في جميع المناطق الفلسطينية وخاصة النائية والقرى المعزولة وخلف الجدار بجودة عالية وباسعار مناسبة

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات	استغلال كافه الامكانيات المتاحة ومراجة الرخص وتحفيز الشركات	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
			المؤسسات الحكومية الأخرى

1. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
توفير الحوافز والضمانات	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
توفير البيئة المواتية	دعم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثالث: قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.

السياسة 3.3: زيادة الوعي العام فيما يتعلق بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وحماية مصالح المستفيدين وتأكيد حقهم بخدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات والبريد	اصدار التعليمات التنظيمية لحمايه المستهلك ومتابعه التنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات والبريد	اعداد حملات توعية شاملة وزيادة الوعي لدى المستفيدين		
حماية المستهلك	اصدار تعليمات حمايه المستهلك ومتابعه التنفيذ	وزارة الاقتصاد الوطني	**المؤسسات الحكومية الأخرى**
برنامج تطوير البنية التحتية للجودة	انجاز الاطار التنظيمي لشروط ومعايير جودة الخدمة والرقابة	مؤسسة المواصفات والمقاييس	
نظام احصائي وطني	عمل مسوحات واحصائيات ونشرها	الجهاز المركزي للاحصاء	

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	دعم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثالث: قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات منظم ومحرر وبيئة تنافسية عادلة ومحفزة وخدمات واسعة الانتشار بجودة عالية وأسعار معقولة.

السياسة 3.4: تعزيز الاندماج بين قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات الاتصالات المندمجة المبنية على بوتوكول الانترنت

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
تكنولوجيا المعلومات	وضع سياسات واليات وخطط وبرامج التنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
			المؤسسات الحكومية الأخرى

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الرابع: جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.

السياسة 4.1: التوظيف الأمثل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله لجسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء مجتمع معلومات وتعزيز المواطنة الرقمية لخدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني.

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات	وضع سياسات لمحو الامية الاكترونيه والمواطنية الرقمية وإتاحة البيانات	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات	رفع نسبه انتشار الخدمات		
الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات	توظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مجتمع معلوماتي		
	تطوير المناهج التعليمية في المؤسسات الاكاديمية والمدارس	وزارة التربية والتعليم	**المؤسسات الحكومية الأخرى**
برنامج حماية ورعاية وتأهيل الفئات الضعيفة والمهمشة	اعداد سياسة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمجتمع المعلومات	وزارة الشؤون الاجتماعية	
التنمية الصناعية والتجارية	اعداد ونشر قانون المعاملات الالكتروني	وزارة الاقتصاد الوطني	
تشجيع الاستثمار	انشاء مناطق حره	هيئة تشجيع الاستثمار	

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
الدعم الفني واللوجستي والتمويل	توفير اماكن لانشاء نوادي تكنولوجية	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	توظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الرابع: جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.

السياسة 4.2: استكمال ربط المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات على الشبكة الحكومية (VPN)

المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
تكنولوجيا المعلومات	دراسة ووضع سياسات واليات وخطط وبرامج التنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
			المؤسسات الحكومية الأخرى

1. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
الدعم الفني واللوجستي	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الرابع: جسر الفجوة الرقمية وتعزيز بناء محتوى الكتروني محلي خادم للقضايا الاساسية للمجتمع الفلسطيني.

السياسة 4.3: دعم وتعزيز صناعة المحتوى الالكتروني الفلسطيني والعربي وبلغات مختلفة وتشجيع استخدام اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات وتطوير نظام تسجيل نطاقات الانترنت ليعمل بشكل عصري

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
تكنولوجيا المعلومات	تنظيم العمل وضع اليات وخطط وبرامج تنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
			المؤسسات الحكومية الأخرى

2. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الخامس: خدمات حكومية متطورة مقدمة للمواطنين بشكل سهل، سريع وآمن.

السياسة 5.1: استكمال مشروع الحكومة الالكترونية ونشر مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها في القطاع الحكومي

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
تكنولوجيا المعلومات	قيادة تنفيذ المشروع	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**

2. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
الدعم الفني واللوجستي	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف السادس: اقتصاد وطني فلسطيني قوي مبني على المعرفة.

السياسة 6.1: زيادة مشاركة القطاع في الناتج المحلي والقومي الاجمالي والعمل على تنمية الاقتصاد المعرفي الوطني وايجاد مصدر دخل جديد للخزينة العامة.

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات والبريد	وضع وتطبيق اليات وخطط وسياسات واستراتيجيات لدعم الاقتصاد	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
التنمية الصناعية والتجارية وحماية المستهلك	تنفيذ بعض الانشطة وتطبيق نظام التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني	وزارة الاقتصاد الوطني	**المؤسسات الحكومية الأخرى**
تشجيع الاستثمار	تنفيذ بعض الانشطة و اصدار القوانين والأنظمة الناظمة	هيئة تشجيع الاستثمار	
العمل الدبلوماسي و التعاون الدولي	تنفيذ بعض الانشطة الخارجية	وزارة الخارجية	

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف السابع: السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا

السياسة 7.1: تعزيز السيطرة على الطيف الترددي والخطة الوطنية للترقيم والنفاذ الدولي المباشر

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات	ادارة ومراقبة ووضع الخطط والسياسات	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
الاداري	تنفيذ بعض الانشطة	وزارة الداخلية، الامن الوطني	**المؤسسات الحكومية الأخرى**
تنظيم الخدمات الاعلامية	تنفيذ بعض الانشطة	المجلس الاعلى للاعلام	
العمل الدبلوماسي و التعاون الدولي	تنفيذ بعض الانشطة	وزارة الخارجية	
ضبط التلوث البيئي و صون البيئة الطبيعية	تنفيذ بعض الانشطة	سلطة جودة البيئة	

1. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف السابع: السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا

السياسة 7.2: تعزيز مكانة فلسطين على المستوى الاقليمي والعالمي

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات والبريد	وضع اليات وخطط	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
العمل الدبلوماسي و التعاون الدولي	تنفيذ بعض الانشطة	وزارة الخارجية	**المؤسسات الحكومية الأخرى**

2. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	التوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم، مساندة واستشارات	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف السابع: السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا

السياسة 7.3: تعزيز التكنولوجيا خضراء صديقة البيئة استعدادا للتقييم الدولي للتنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبيئة

المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات	وضع اليات وخطط وبرامج تنفيذ وسياسات	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
ضبط التلوث البيئي و صون البيئة الطبيعية	تنفيذ بعض الانشطة	سلطة جودة البيئة	

1. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف السابع: السيطرة على الاراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية وتعزيز مكانة فلسطين محليا وإقليميا وعالميا

السياسة 7.4: تعزيز موقع البريد الفلسطيني كعنوان موثوق محليا وخارجيا للمستفيدين والمهتمين بمجال العمل البريدي، عبر قيادة التدخلات الوطنية ذات الصلة، وتحسين ظهور رسالة البريد الفلسطيني وأهدافه وبرامجه، وإنشاء والمحافظة على شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية

1. المؤسسات الحكومية

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
البريد	تنظيم العمل وضع اليات وخطط وبرامج تنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**

2. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
		غيرها (حدد)

الهدف الثامن: مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

السياسة 8.1: تأهيل المكاتب البريدية من ناحية المواقع والبنى التحتية والأتمتة والتسهيلات الأخرى المرتبطة بتقديم الخدمات بما يتوافق مع طبيعة هذه الخدمات والعلاقات التجارية والشراكات التي تربط البريد الفلسطيني بالقطاعين العام والخاص

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة	
البريد	وضع الاليات والخطط وبرامج التنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	المؤسسة
الدعم الفني واللوجستي	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**

		غيرها (حدد)

الهدف الثامن: مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

السياسة 8.2: تنمية الإيرادات والسيطرة على النفقات وتحسين العوائد المتأتية على الأصول بما يساهم في تعزيز الإستدامة المالية للبريد الفلسطيني لتجاوز العجز المالي

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج **(عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)**	**الدور الرئيسي** **(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)**	**المؤسسة**	
البريد	وضع الاليات والخطط وبرامج التنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة **(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)**	**الدور الرئيسي** **(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)**	**المؤسسة**
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
		مؤسسات القطاع الأهلي

		مؤسسات القطاع الخاص
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
		غيرها (حدد)

الهدف الثامن: مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

السياسة 8.3: إعادة تعريف الخدمات البريدية بما ينسجم مع الإحتياجات المتغيرة للقطاعات المختلفة من أفراد وقطاع خاص وقطاع عام وبما يساهم في زيادة الحصة السوقية للبريد الفلسطيني

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	**الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)**	**المؤسسة**	
البريد	وضع اليات وخطط ونظم تنظيمية ورقابية لتطوير خدمات البريد	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
برنامج مكافحة الفقر	تنفيذ بعض الانشطة	وزارة الشؤون الاجتماعية	
توفير الحماية والرعاية للاسرى واسرهم وللأسرى المحررين	تنفيذ بعض الانشطة	وزارة شؤون الاسرى	
	تنفيذ بعض الانشطة	القطاع العام	

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	**الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)**	**المؤسسة**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**

دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الهدف الثامن: مكاتب بريدية مؤهلة وخدمات معرفة وبريد فلسطيني عنوان موثوق محليا ودولياً ومصدر دخل لخزينة الدولة.

السياسة 8.4: العمل على حشد الطاقات والجهود، والمساهمة في بناء الشراكات من أجل مراجعة وتطوير السياسات الوطنية والأطر القانونية المتعلقة بأعمال البريد في فلسطين

1. **المؤسسات الحكومية**

البرامج (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	**الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)**	**المؤسسة**	
البريد	تنظيم عمل المزودين للخدمات البريدية وضع اليات وخطط وبرامج تنفيذ	وزارة الاتصالات	**المؤسسة الرئيسية**
	تنفيذ بعض الانشطة	القطاع العام	**المؤسسات الحكومية الأخرى**

2. **المؤسسات غير الحكومية**

الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	**الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)**	**المؤسسة**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)**
دراسات، تعليمات ولوائح تنظيمية ومعلومات	تنفيذ بعض الانشطة	**مؤسسات القطاع الأهلي**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة والاستثمار	**مؤسسات القطاع الخاص**

دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة ومعلومات	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج	**مؤسسات ومنظمات دولية**
دعم لوجيستي وتنسيق الانشطة المختلفة	تنفيذ بعض الانشطة	**غيرها (حدد) المؤسسات الاكاديمية**

الملحق (ج) نموذج (1) ملخص تكاليف برنامج الموازنة (بالدولار)

الوا زرة/ المؤسسة الحكومية: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات						
اسم البرنامج: البريد						**برنامج الموازنة رقم (2004)**
حالة تمويل المشاريع التطويرية**	**التكاليف المقدرة بالألف دولار**			**النفقات الأساسية**		**تصنيف النفقات**
	2016	**2015**	**2014**	**2013 (حسب الموازنة)**	**2012 (الفعلية)**	
						الموازنة الجارية
	14520	12100	10520	9563	51927	الرواتب والأجور
	361	301	265	237.8	325	النفقات الجارية الأخرى
	515	430	375	337.8	190	المصاريف التشغيلية
						التحويلات
	9.2	7.7	6.5	6	62.7	رأس المال الصغير
	6432	5360	4661	4,237		تسديد المتأخرات
						المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)
ممول وجاري العمل على تنفيذه	694.4	694.4	694.4	92.9	135.1	المشروع التطويري(1) مشروع إطلاق خدمات بريدية جديدة
ممول وجاري العمل على تنفيذه	555.5	555.5	555.5	10.9		المشروع التطويري (2) تاهيل وتطوير البنيه التحتية ووسائل النقل
ممول وجاري العمل على تنفيذه	555.5	555.5	555.5	5.9		المشروع التطويري (3) نقل البريد الداخلي والخارجي
						أخرى
	9122.6	**7904.1**	**7112.9**	**4928.3**	**712.8**	**المجموع الكلي**

**فئات حالة التمويل

1. ممول وجاري العمل على تنفيذه
2. ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد
3. جرت الموافقة على تمويله ولكن لم يجرِ الالتزام بتقديم التمويل
4. لم يتم تحديد مصدر التمويل (المشاريع المقترحة)

الوا زرة/ المؤسسة الحكومية: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات						
اسم البرنامج: تكنولوجيا المعلومات						برنامج الموازنة رقم (2005)
حالة تمويل المشاريع التطويرية**	التكاليف المقدرة بالألف دولار			النفقات الأساسية		تصنيف النفقات
	2016	2015	2014	2013 (حسب الموازنة)	2012 (الفعلية)	
						الموازنة الجارية
	915.5	763	663.5	603.1	327.5	الرواتب والأجور
	131	110	95	86.3	56.1	النفقات الجارية الأخرى
	88.3	74	64	58.1	45.6	المصاريف التشغيلية
						التحويلات
	19	16	14	12.3	0	رأس المال الصغير
						تسديد المتأخرات
						المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)
ممول وجاري العمل على تنفيذه	2777.7	2777.7	2777.7	1165.6	100.3	المشروع التطويري (1) مشروع الشبكة الحكومية
ممول وجاري العمل على تنفيذه	972.2	972.2	972.2	0	20.7	المشروع التطويري (2) الحكومة الالكترونية
المشاريع المقترحة	1666.6	1666.6	1666.6			المشروع التطويري (3) الاتصالات الموحدة
المشاريع المقترحة	277.7	277.7	277.7			المشروع التطويري (4) الارشفة الالكترونية
ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد	555.5	555.5	555.5			المشروع التطويري (5) مركز البيانات الوطني
						أخرى
	6488	**6449.7**	**6422.7**	**1322.3**	**222.7**	**المجموع الكلي**

فئات حالة التمويل

1. ممول وجاري العمل على تنفيذه
2. ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد
3. جرت الموافقة على تمويله ولكن لم يجرِ الالتزام بتقديم التمويل
4. لم يتم تحديد مصدر التمويل (المشاريع المقترحة)

الوا زرة/ المؤسسة الحكومية: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات						
اسم البرنامج: الاتصالات						برنامج الموازنة رقم (2006)
حالة تمويل المشاريع التطويرية**	التكاليف المقدرة بالألف دولار			النفقات الأساسية		تصنيف النفقات
	2016	2015	2014	2013 (حسب الموازنة)	2012 (الفعلية)	
						الموازنة الجارية
	5886	4905	4265	3877	2105	الرواتب والأجور
	488	406.3	354	321.2	268.6	النفقات الجارية الأخرى
	219	182.2	159	144	97	المصاريف التشغيلية
	0	0				التحويلات
	25	20.8	18.1	16.5	115	رأس المال الصغير
	372	309.6	269.2	244.8	0	تسديد المتأخرات
	0	0	0			**المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)**
ممول وجاري العمل على تنفيذه	833.3	833.3	833.3	58.6	6.3	المشروع التطويري (1) تاهيل مبنى الوزارة الجديد
ممول وجاري العمل على تنفيذه	277.7	277.7	277.7	124.7	0	المشروع التطويري (2) توظيف شركة تدقيق مالي خارجي
ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد	444.4	444.4	444.4	0	0	المشروع التطويري (3) تحليل اسواق الاتصالات وتوظيف كفاءات
المشاريع المقترحة	277.7	277.7	277.7	0	0	المشروع التطويري (4) اتمتة عمل الاداره العامة للتراخيص
ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد	555.5	555.5	555.5	0	0	المشروع التطويري (5)انشاء نظام تحكم بالترددات الوطنية
المشاريع المقترحة	277.7	277.7	277.7	0	0	المشروع التطويري (6) الاستغلال الامثل للطيف الترددي
						أخرى
	3770.3	**3585.2**	**3466.6**	**909.8**	**486.9**	**المجموع الكلي**

فئات حالة التمويل

1. ممول وجاري العمل على تنفيذه
2. ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد
3. جرت الموافقة على تمويله ولكن لم يجرِ الالتزام بتقديم التمويل
4. لم يتم تحديد مصدر التمويل (المشاريع المقترحة)

الوا زرة/ المؤسسة الحكومية: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات						
اسم البرنامج: الاداري						برنامج الموازنة رقم (2007)
حالة تمويل المشاريع التطويرية**	التكاليف المقدرة بالألف دولار			النفقات الأساسية		تصنيف النفقات
	2016	2015	2014	2013 (حسب الموازنة)	2012 (الفعلية)	
						الموازنة الجارية
						الرواتب والأجور
	195.4	162.8	142	128.7		النفقات الجارية الأخرى
	236.8	197.3	171.6	156		المصاريف التشغيلية
	0	0	0	0		التحويلات
	9.6	8	7	6.3		رأس المال الصغير
						تسديد المتأخرات
						المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)
المشاريع المقترحة	416.6	416.6	416.6	0	0	المشروع التطويري (1) تطوير البنية التحتية للوزارة (الحوسبة، الصيانة)
ممول وجاري العمل على تنفيذه	555.5	555.5	555.5			المشروع التطويري (2) تعزيز القدرة (برنامج مراكز التميز)
						المشروع التطويري (3)
						أخرى
	1413.9	**1340.2**	**1292.7**	**291**		**المجموع الكلي**

فئات حالة التمويل

1. ممول وجاري العمل على تنفيذه
2. ممول ولكن لم يتم الشروع في تنفيذه بعد
3. جرت الموافقة على تمويله ولكن لم يجرِ الالتزام بتقديم التمويل
4. لم يتم تحديد مصدر التمويل (المشاريع المقترحة)

الملحق (د) نموذج (2) ملخص النفقات للقطاع

المجموع (بالالف دولار)	النفقات التطويرية (بالألف دولار)			النفقات الجارية (بالألف دولار)			برامج الموازنة	الوزارة/المؤسسة الحكومية	الهدف الاستراتيجي
	2016	2015	2014	2016	2015	2014			
	833.3	833.3	833.3				برنامج(1) الاتصالات	الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (1)
	277.7	277.7	277.7				برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات		
	0	0	0				برنامج(3) البريد		
	0	0	0				برنامج(1) الاتصالات	الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (2)
	0	0	0				برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات		
	0	0	0				برنامج(3) البريد		
	1000	1000	1000				برنامج(1) الاتصالات	الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (3)
	1666.6	1666.6	1666.6				برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات		
	0	0	0				برنامج(3) البريد		
	0	0	0				برنامج(1) الاتصالات	الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (4)
	2777.7	2777.7	2777.7				برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات		
	0	0	0				برنامج(3) البريد		
	972.2	972.2	972.2				البرنامج الإداري للوزارة/المؤسسة (أ)		
							البرنامج الإداري للو ا زرة/المؤسسة (ب)		

نفقات أخرى (تسديد متأخرات، ديون مستحقة، ....)								
المجموع الكلي								

نموذج (2) ملخص النفقات للقطاع

برامج الموازنة	النفقات الجارية (بالألف دولار)			النفقات التطويرية (بالألف دولار)			المجموع (بالالف دولار)	الوزارة/المؤسسة الحكومية	الهدف الاستراتيجي
	2016	2015	2014	2016	2015	2014			
برنامج(1) الاتصالات				0	0	0		الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (5)
برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات				1527.7	1527.7	1527.7			
برنامج(3) البريد				0	0	0			
برنامج(1) الاتصالات				0	0	0		الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (6)
برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات				0	0	0			
برنامج(3) البريد				0	0	0			
برنامج(1) الاتصالات				833.3	833.3	833.3		الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (7)
برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات				0	0	0			
برنامج(3) البريد				0	0	0			
برنامج(1) الاتصالات				0	0	0		الوزارة / المؤسسة (أ)	الهدف الاستراتيجي (8)
برنامج(2) تكنولوجيا المعلومات				0	0	0			
برنامج(3) البريد				1805.5	1805.5	1805.5			
البرنامج الإداري للوزارة/المؤسسة (أ)									

البرنامج الإداري للو ا زرة/المؤسسة (ب)								
نفقات أخرى (تسديد متأخرات، ديون مستحقة، ....)								
المجموع الكلي								

الملحق (هـ) نموذج سجل المشاورات ملخص فعالية التشاور

عدد المشاركين	الموقع	التاريخ	الغرض من التشاور	نوع الفعالية
6	وزاره الاتصالات	2013/3/18	تعريف الفريق بالمهمة الموكله لهم	1.اجتماع الفريق من داخل الوزاره
6	وزاره الاتصالات	2013/3/24	توزيع المهام ووضع خطة عمل	2. اجتماع الفريق من داخل الوزاره
10	وزاره التخطيط	2013/4/1	استفسار عن بعض الامور	3.اجتماع الفريق من الوزاره مع وزاره التخطيط
5	وزاره الاتصالات	2013/4/7	مراجعه الاستراتيجيه السابقه	4. اجتماع الفريق من داخل الوزاره
15	وزاره الاتصالات	2013/4/30	تعريف الفريق الوطني بالمهمة	5. اجتماع الفريق الوطني
16	وزاره الاتصالات	2013/5/7	مراجعه الاستراتيجيه	6. اجتماع الفريق الوطني
15	وزاره الاتصالات	2013/5/15	عرض تقرير المراجعه	7. اجتماع الفريق الوطني
7	وزاره الاتصالات	2013/5/21	اعتماد تقرير المراجعه	8. اجتماع الفريق الوطني
6	وزاره الاتصالات	2013/7/23	توزيع مهام المرحله الاولى من تحديث الاستراتيجية	9. اجتماع الفريق من داخل الوزاره
5	وزاره الاتصالات	2013/8/4	مراجعه التكاليف	10. اجتماع الفريق من داخل الوزاره
12	وزاره الاتصالات	2013/8/19	اطلاع ومناقشه الفريق بما تم انجازه من تحديث	11. اجتماع الفريق الوطني
12	الحاسوب الحكومي	2013/8/28	مناقشه الاهداف والسياسات	12. اجتماع الفريق الوطني
14	وزاره الاتصالات	2013/9/12	مناقشه الاستراتيجيه مع معالي الوزيرة	13. اجتماع الادارات العامه مع معالي الوزيرة

المؤسسات المشاركة

اخرون	الدول المانحة/ المؤسسات الدولية	القطاع الخاص	مؤسسات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية	هيئات الحكم المحلي	المؤسسات الحكومية	الفعالية
		بيتا			وزارة الاتصالات	1
		الوطنية			وزارة الاقتصاد	2
		تكنوبال			وزاره الداخليه	3
		سبارك			وزاره الصحه	

	وزاره التربية والتعليم					
	جهاز الاحصاء المركزي					
	وزارة التخطيط					